



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: بنوك

دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر
دراسة حالة ولاية الوادي (2007-2016)

إشراف الدكتور:

- أحمد تي

من إعداد الطالبات:

- منى داهم

- هناء قابوسة

- هاجر بن سالم

لجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر "ب"

د. لطفي مخزومي

مشرفا ومقررا

أستاذ محاضر "أ"

د. أحمد تي

مناقشا

أستاذ مساعد "أ"

أ. الشريف بوقصبة

السنة الجامعية: 2016/2017

عمر بن الخطاب

إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده

لو غير هذا كان أحسن، ولو زيد هذا كان

يسنحس، ولو قدم هذا كان أفضل، ولو ترك هذا

لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على

استيلاء النقص على جملة البشر.

عماد الدين الأصفهاني

الإهداء

إلى روح الفقيد الذي أفتخر بنسبي إليه وتربيت في كنف عزته إلى الذي يرتعش قلبي عند ذكره الذي تمنيت لو كان معي في هذي اللحظات. "اللهم أنس وحشه في قبره وأجعل قبره روضه من رياض الجنة ونقه من الذنوب والخطايا".

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما....

إلى من لا يمكن للأرقام أن تحصي فضائلهما....

إلى والدانا العزيزان أدامهما الله لنا.....

وإلى إخوتنا أخواتنا.....

وإلى من سنكمل معهم حياتنا....

"منى"هناء"هاجر"



نتوجه بالشكر قبل كل شيء إلى الله عز وجل أنه وفقنا إلى إنجاز هذا العمل

ونسأل الله أن ينفعنا والأمة به....

كما نتقدم بالشكر

إلى أستاذنا الكريم الدكتور أحمد تي الذي شرفنا بقبوله الإشراف والمتابعة وعلى التوجيهات والنصائح

المقدمة، فكان نعم الشرف وجازاه الله خيرا وأبقاه ذخرا وفخرا للجامعة ولكل طالب علم....

الأساتذة أعضاء اللجنة على قبول مناقشة هذه المذكرة...

كما لا ننسى رؤساءنا في العمل على دعمهم ومساندتهم لنا...

كل الأصدقاء والزملاء...

إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد....

فشكر الله الجميع ومن شارك ولو بكلمة طيبة، فجزاهم الله خير الجزاء.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي، وذلك بعد التطرق إلى أهم المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع من التمويل الفلاحي، التمويل البنكي، التنمية الفلاحية، وذلك بالربط بين التحليل الوصفي الذي يستند على الجوانب النظرية للموضوع والتحليل الإحصائي الذي يستند على الجانب الميداني والتطبيقي للموضوع.

حيث تطرقت هذه الدراسة إلى بيان واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي وما انبثق عنها من قروض فلاحية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أحد ممولي هذا القطاع.

وفي الأخير لخصت الدراسة إلى أن القطاع الفلاحي يواجه عدة مشاكل طبيعية وتقنية، وأن اقبال الفلاحين للقروض الفلاحية يعتبر ضعيف لعدة أسباب.

الكلمات المفتاحية: التمويل الفلاحي، القروض الفلاحية، التنمية الفلاحية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

Abstract:

This study aims to identify the role of banking finance in the development of the agricultural sector, after having dealt with the most relevant basic concepts of agricultural finance, banking financing and agricultural development, linking the descriptive analysis based on The theoretical aspects of the object of a statistical analysis, which is ground-based and the practical side of the subject.

This study involved the declaration of the reality of the agricultural sector in the state of the valley and what emerged from the agricultural loans of the Bank of Agriculture and Rural Development, which is one of the financiers of the sector. The study summarized that the agricultural sector is facing a number of technical, natural problems, also farmers' demand for agricultural loans is low for several reasons.

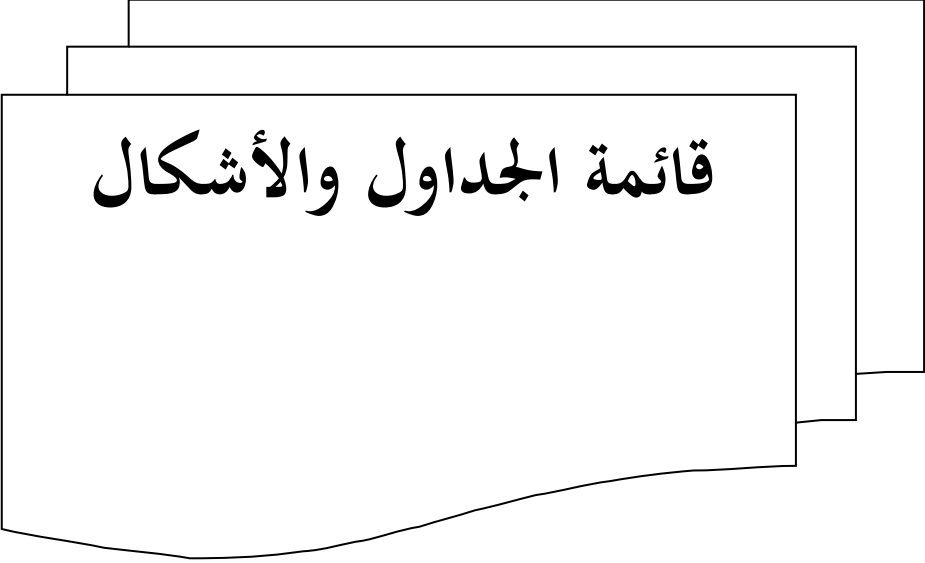
Key words: Agricultural finance, agricultural loans, agricultural development, the Bank of Agriculture and Rural Development.

قائمة الاختصارات:

المعنى	الاختصار
بنك الفلاحة والتنمية الريفية	BADR
الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي	FNDIA
وزارة الفلاحة والتنمية الريفية	MADR

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	تشكر
	الملخص
I	فهرس المحتويات
II	فهرس الجداول
III	فهرس الأشكال البيانية
	قائمة الإختصارات
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: مقارنة نظرية لمفهوم التمويل وتنمية القطاع الفلاحي
06	المطلب الأول: تمويل القطاع الفلاحي
12	المطلب الثاني: تنمية القطاع الفلاحي
17	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية
17	المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع
23	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
24	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة ميدانية	
26	تمهيد
27	المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية (ولاية الوادي)
27	المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي
32	المطلب الثاني: القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية
37	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل معطيات الإستبيان
37	المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة
38	المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
59	خلاصة الفصل الثاني
61	الخاتمة
65	قائمة المصادر والمراجع
69	الملاحق



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور زراعة النخيل للفترة 2016-2007	28
02	تطور المساحة والانتاج لبعض محاصيل الخضر خلال الفترة 2016-2007	29
03	تطور انتاج الثروة الحيوانية للفترة 2016-2007	30
04	تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء والحليب والبيض	31
05	عدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق من الفترة 2016-2008	34
06	عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي من الفترة 2016-2013	36
07	ملخص لأنواع القروض المقدمة من طرف البنك	36
08	مقياس ليكارت الخماسي	38
09	محاور المجموعة وعدد فقرات كل محور	39
10	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	40
11	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.	41
12	توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي	42
13	توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط	43
14	توزيع عينة الدراسة حسب سنوات ممارسة النشاط في الفلاحة	44
15	توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق	46
16	مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي	48
17	نتائج آراء عينة الدراسة حول الاستفادة من القرض الرفيق	49
18	نتائج آراء عينة الدراسة حول الاستفادة من القرض التحدي.	51
19	نتائج آراء عينة الدراسة حول التمويل	53
20	نتائج آراء عينة الدراسة حول تطوير وتنمية القطاع الفلاحي	55
21	يبين العلاقة الارتباطية بين محاور الدراسة	57

قائمة الأشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
40	الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان	01
42	تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	02
43	يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	03
44	تمثيل عينة الدراسة حسب نوع النشاط	04
45	تمثيل عينة الدراسة حسب سنوات ممارسة النشاط في الفلاحة	05
46	توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ	06
47	توزيع معامل الصدق	07

مقدمة عامة

مقدمة

أصبح نجاح النظام الاقتصادي في وقتنا الحالي مربوطا بمدى فعالية نجاعة الجهاز المصرفي للدولة ومدى قدرتها على تمويل القطاعات الاقتصادية، فالمهمة الأساسية للجهاز المصرفي هو تدعيم التنمية الاقتصادية، وبما أن القطاع الفلاحي ركنا أساسيا من أركان الاقتصاد الوطني، ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل الوطني حيث يقع على عاتقه تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وكذا احتياجات الصناعات المحلية كخط خلفي يعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية ويحتل المرتبة الثالثة ضمن مجمل القطاعات الاقتصادية، إذ يمثل في الجزائر العنصر المحرك للاقتصاد إلى جانب المحروقات، فإن تمويل هذا القطاع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الاقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها.

وللتمويل الفلاحي أهمية كبيرة خاصة في المجتمعات التي تعتمد على الفلاحة كمورد أساسي لها أو تسعى لتطوير القطاع الفلاحي، وهو في الغالب تمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل، وقليل منه مخصص لتمويل طويل الأجل ويكون الهدف منه تمويل المحصول والإنتاج الفلاحي الجاري الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، كما يمكن أن يؤدي حسن استخدامه الرفع في مستوى معيشة الفلاحين وزيادة مساهمة الدخل الفلاحي في تركيب الدخل الوطني والتقليل من درجة التبعية الغذائية والتخفيف من آثارها السلبية على النشاط الاقتصادي .

1. الإشكالية:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا الموضوع على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟

انطلاقا من السؤال الجوهري السابق يمكننا بناء التساؤلات الفرعية التالية:

2. التساؤلات الفرعية:

- ماهي الدوافع المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي؟
- ما هي أهم الشروط لنجاح التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي بالجزائر؟
- ما هي أنواع القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي؟

3. فرضيات الدراسة:

- أهم شروط نجاح التمويل البنكي لتنمية القطاع الفلاحي هو تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي؛

- يتمثل التمويل الفلاحي في توفير الأموال اللازمة لهذا القطاع من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويساهم في تنمية القطاع الفلاحي من خلال ضخ الأموال الكافية لزيادة الانتاج الفلاحي؛
- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض طويلة ومتوسطة (قرض التحدي) وقصيرة المدى (قرض الرفيق).

4. أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوعات المتعلقة بالقطاع الفلاحي واكتشافها؛
- نوع التخصص العلمي الذي ندرس فيه؛
- أن القطاع الفلاحي يعتبر من أهم القطاعات لقدرته على تحقيق الأمن الغذائي ولا يتحقق هذا إلا بتضافر باقي القطاعات الأخرى منها الجهاز المصرفي.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

- إكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا وفكر الباحث الذي يستعين بدراستنا؛
- تسليط الضوء على المفاهيم المرتبطة بالتمويل الفلاحي؛
- إبراز الدوافع المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي؛
- محاولة معرفة الطرق المتبعة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في قرض القطاع الفلاحي؛
- نطمح في الأخير من خلال هذه الدراسة إلى إضافة لبنة جديدة تضاف إلى مجموعة البحوث والدارسات المتعلقة بالموضوع كما نأمل أن يكون خطوة لغيرنا من الباحثين والدارسين لإجراء المزيد من البحوث حول النقاط والمسائل التي لم نتعرض لها في بحثنا هذا.

6. الإطار المكاني والزمني:

مكانيا ارتكزت الدراسة على ولاية الوادي، أما زمانيا فقد وقعت دراستنا ضمن المجال الزمني الممتد في الفترة 2007-2016.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

من أجل دراسة إشكالية الموضوع، ومحاولة للإجابة على التساؤلات المطروحة ودراسة صحة الفرضيات، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للموضوع، أما الجانب الميداني فقد تم اعتمادنا على دراسة الحالة (المنهج الوصفي التحليلي)، وفيما يخص الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد اعتمدنا على الوثائق والمقابلة الشخصية، كما تم اعتماد البرنامج الإحصائي SPSS21 و Excel لتحليل معطيات الاستبيان الموزع على الفلاحين المستفيدين من القروض الفلاحية.

8. صعوبات الدراسة:

- ثقافة التحفظ التي تنتهجها جميع البنوك والتي تؤثر سلبا على طبيعة المخرجات والنتائج المتحصل عليها؛
- قلة المراجع الخاصة بالدراسة؛
- نقص وعي الفلاحين للقروض الرفيق والتحدي وكانت معظم الأجوبة المقدمة عشوائية من قبلهم حيث نتج عنه عدم تحليل كافي للموضوع؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من الناحية الزمنية المطلوبة للدراسة.

9. محتوى الدراسة:

لمعالجة إشكالية الموضوع المطروح قسمنا الموضوع إلى فصلين، فصل نظري وفصل ميداني، حيث ينقسم كل من الفصلين إلى مبحثين، فالنظري جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي تطرقنا في المبحث الأول إلى مقارنة نظرية لمفهوم التمويل وتنمية القطاع الفلاحي ففي المطلب الأول تناولنا تمويل القطاع الفلاحي والمطلب الثاني تناولنا تنمية القطاع الفلاحي أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان الأدبيات التطبيقية تناول في المطلب الأول الدراسات السابقة للموضوع أما المطلب الثاني تناولنا فيه مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية.

أما الفصل التطبيقي فكان تحت عنوان دراسة ميدانية للموضوع تناول المبحث الأول واقع القطاع الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية في ولاية الوادي تناول المطلب الأول واقع القطاع الفلاحي أما المطلب الثاني فتناول القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى الإطار المنهجي للدراسة وتحليل معطيات الاستبيان تناولنا في المطلب الأول الإطار المنهجي للدراسة أما المطلب الثاني فتناولنا فيه تحليل نتائج الاستبيان.

لنصل في النهاية إلى خاتمة الموضوع التي تضمنت أهم نتائج الفصلين مع التأكيد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق للبحث.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي

وتنمية القطاع الفلاحي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

تمهيد:

يحتل القطاع الفلاحي مكانة بالغة الأهمية في اقتصاديات الدول النامية، فهو يعتبر بالنسبة لمعظم هذه الدول الممول الأول للنتاج القومي المحلي، وبالتالي فهو المورد الرئيسي للدخل كما أنه المصدر الرئيسي للعمالة وعليه فإن المحافظة على قطاع الفلاحة في الدول النامية يعتبر أمرا ضروريا مما يستوجب مرونة وتنوع طرق وإجراءات التمويل حتى يلعب الائتمان دورا محفزا في انتعاش هذا القطاع وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي لتمويل وتنمية القطاع الفلاحي فكان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: مقارنة نظرية لمفهوم التمويل وتنمية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

المبحث الأول: مقارنة نظرية لمفهوم التمويل وتنمية القطاع الفلاحي

يعد التمويل البنكي من أهم العوامل التي تدفع بالاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الفلاحية بصفة خاصة، بحيث أن عملية توفير المال اللازم هو أحد أولى العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية بحيث أن هناك عدة مشاريع ذات أهمية بالغة أصبحت مجرد دراسات واقتراحات عند افتقارها للأموال اللازمة لتمويلها.

المطلب الأول: تمويل القطاع الفلاحي

يعتبر التمويل حاجة ضرورية لإنجاز المشاريع الإنتاجية في وقتها لأن التمويل الذاتي للمؤسسات لا يكفيها لإنجازها فتتوجه إلى طلب التمويل من جهات خارجية كالتمويل البنكي مثلا، فالقطاع الفلاحي هو الآخر يحتاج لمثل هذا التمويل كغيره من القطاعات للنهوض بهذا القطاع وازدهاره وفيما يلي:

سنتناول ماهية التمويل الفلاحي وتصنيفات القروض الفلاحية ومخاطر وضمانات التمويل الفلاحي.

أولا: ماهية التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل من أهم الوسائل الضرورية للعملية الإنتاجية إذ يكون الغرض منها الاستثمار أو التسيير.

1. مفهوم التمويل الفلاحي وأهميته:

وفيما يلي يتم إعطاء تعريف لتمويل الفلاحي وإبراز أهميته الاقتصادية:

1.1. مفهوم التمويل الفلاحي:

يعرف التمويل الفلاحي أنه توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم، ويتمثل أيضا في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على إقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيم الري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة.¹

ويعرف أيضا بأنه العلم الذي يضم القواعد والأسس والنظريات الخاصة لبعض تدبير وتوزيع وطلب واستعمال الموارد المالية المحدودة لمقابلة الإحتياجات الزراعية غير المحدودة فيهدف إلى تنمية وتطور الزراعة وتحسين مستوى معيشة مختلف طبقات المزارعين، وهناك تعريف آخر يقول بأنه العلم الذي يبحث عن حل المشكلات الزراعية من الناحية المالية.²

¹ هناء شويخي، أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة 2012/2013، ص 23.

² عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2014/2015 ص 16.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

2.1. الأهمية الاقتصادية للتمويل الفلاحي:

وتتمثل الأهمية الاقتصادية فيما يلي ¹:

- يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج)؛
- زيادة الكفاءة، حيث يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة؛
- التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، فقد تستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة، إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة، كتبديل أدوات الطاقة، وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات؛
- مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة، ويبيع الانتاج يتم في فترة معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس الوقت، مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات، ولذلك فاستعمال القروض لتسوية التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة؛
- الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار) لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

2. مصادر التمويل الفلاحي:

تتمثل مصادر التمويل الفلاحي فيما يلي ²:

- **التمويل الذاتي:** إن هذا النوع من التمويل يعتمد على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين إنطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرهما على تمويله.
- **التمويل التعاوني:** ويعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الفلاحية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.
- **التمويل البنكي:** يقصد به ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز المصرفي المحلي، الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية، كذلك هو توفير الأموال البنكية المطلوبة من العملاء وبالتكلفة

¹ علي بالموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2017، ص 289.

² هناء شويخي، مرجع سبق ذكره، ص 23، 25.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

المناسبة التي بواسطتها يتم الحصول على رأس المال واستعمالها في مختلف العمليات أو توفير المال اللازم للاستثمار في قطاع معين بغض النظر عن مصدره إن كان من خلال الاقتراض أو التمويل الذاتي أو غيرها.¹

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب ان يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:²

- الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الانتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الانتاج؛
- تفتيت الملكية وتعدد الإستغاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع العلاقات الانتاج الفلاحي؛
- المستوى المتخلق من التكنولوجيا الفلاحية وضرورة إمتداد الائتمان إلى الملكية والمرافق الاساسية وتصنيع الريف؛
- إرتباط الإئتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

3. تصنيفات القروض الفلاحية :

ومن أهم التصنيفات التي تعكس النشاطات الإقراضية مايلي :³

- تصنيف القروض حسب إستعمالاتها الرئيسية: يمكن تصنيف القروض تبعا لهذا التصنيف إلى نوعين :

- القروض الإنتاجية: وهي قروض لزيادة التكوين الرأسمالي المزرعي لزيادة القدرة الإنتاجية للمزارع وتوسيعها إلى الساعات المثلى أو لتوفير تجهيزات اللازمة للعمل الزراعي والموسمي، أو العمليات التكميلية للإنتاج كالتسويق الزراعي؛
- القروض الإستهلاكية: لتوفير الإحتياجات الأساسية للمزارع خلال الموسم الإنتاجي وقبل جني المحصول أو في المواسم الجافة.

- التصنيف حسب الأغراض والأهداف: ويتم تصنيف القروض حسب غايات إستعمالها، وقد يكون من الصعب تطبيق هذا التصنيف لإختلاط الأغراض وتداخلها في كثير من الحالات أو عندما يعطي القرض لعدة أغراض في وقت واحد، ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى أقسام رئيسية تعكس

¹ حسينة عباسي، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وحكومية مؤسسة، 2014/2015، ص31.

² هناء شويخي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

³ وليد حمدي باشا، دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2013/2014، ص ص 50، 51، 52.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

غرض النشاط الإقراضي، ومن ثم تقسيم الأقسام الرئيسية إلى أقسام فرعية، وإعطاء بيانات من حيث العدد والمبالغ لكل قسم رئيسي .

- **التصنيف حسب حجم القروض:** تصنف القروض حسب أحجامها من أجل معرفة المعدل العام للقروض الواحد، ومن أجل تحديد حجم القروض لكل فئة من فئات المقترضين إن كانوا من الصغار أو المتوسطين أو الكبار، وقد يختلف هذا من بلد إلى آخر، ومن منطقة جغرافية إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، في نفس البلد أيضا.

- **التصنيف حسب حجم الحيازة الزراعية:** وهذا التصنيف يكمل التصنيف السابق من حيث إظهاره لحجم المستفيدين سواء كانوا من كبار المزارعين أو من صغارهم، وعادة يحدد في ضوء حجم الحيازة الزراعية التي يملكها المزارع .

- **التصنيف حسب الإنتاجية:** يعتبر هذا التصنيف من أعقد وأصعب أنواع التصنيف تطبيقا، فهو يقوم على أساس تقسيم القروض الفلاحية حسب إنتاجيتها أو حسب ما متوقع منها مستقبلا من الإنتاج وينطوي هذا التصنيف على أهمية خاصة لأنه يركز على تقييم النتائج التي يحتمل الوصول إليها نتيجة للإستعمالات القروض الفلاحية.

- التصنيف حسب آجال القروض: ¹

تعتمد المؤسسة بشكل كبير على هذا الصنف من التمويل حيث يتنقسم بدوره إلى ثلاث أقسام:

- التمويل قصير الأجل: وهو أحد أنواع مصادر التمويل الخارجي ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات الجارية في المشروع ويرتبط بتخفيض أهدافه في السيولة والربحية؛
- التمويل متوسط الأجل: هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة ولكن تقل عن عشرة سنوات،² ويرتبط التمويل متوسط الأجل بتمويل حاجة دائمة للمشاريع المقترضة ويكون لتغطية تمويل الأصول الثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ؛
- التمويل طويل الأجل: تمثل أموال الملكية أي التمويل الطويل المدى هو المصدر المهم والمناسب للمشاريع الضخمة والمشاريع ذات الإنجاز الحدي.

¹ إيمان معوش ونسيمة بورحلة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015/2014، ص ص 66، 67.

² عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007، ص 475.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

ثانيا: مخاطر وضمانات التمويل الفلاحي:

يعتبر القطاع الفلاحي من بين أكثر القطاعات عرضة للمخاطر المختلفة باختلاف أسبابها فمنها الطبيعية مثل التقلبات المناخية ومنها البشرية مثل سوء تسيير الموارد الطبيعية والمالية ومنها أيضا الاقتصادية مثل تقلبات الأسواق الفلاحية، إذ أن هذه العوامل قد تكون أحيانا مرتبطة بالنشاط الائتماني ففي الكثير من الأحيان تدفع تلك المخاطر إلى التأخر في دفع الديون وأحيانا يكون هذا بسبب طبيعة المقرضين (المخاطر العائلية المنتشرة أكثر في المناطق الريفية لدى الفئات ذات الدخل المحدود) أو طبيعة النشاط أو مدى تأثيره بالمخاطر (المناخية والإقتصادية)، إن إدارة هذه المخاطر يعتبر شرطا أساسيا من أجل ضمان إستدامة الخدمات المالية حيث يجب على مختلف المؤسسات النشطة في الأقاليم الريفية العمل على دراسة وتسيير تلك المخاطر من خلال عملية التأمين أو فرض ضمانات أو التنبؤ بها.¹

1. مخاطر الائتمان الفلاحي:

يعد الائتمان الفلاحي ضرورة إجتماعية لتنمية الفلاحة ووسيلة لدعم المالي للفلاحين لسد الفجوة بين دخولهم والإنفاق، بالإضافة إلى أنه عنصر أساسي في إستراتيجية نمو القطاع الفلاحي،² فمن بين المخاطر التي تواجه القروض الفلاحية مايلي:³

- طول الدورة الإنتاجية في الفلاحة :

فطول هذه الدورة ليست في صالح المؤسسة فهي تستلزم بقاء القرض عنده لفترة طويلة في حين تكون هذه الأخيرة تسعى إلى تحقيق الدوران السريع للمال ليعود بأكثر فائدة ممكنة.

- تعرض الإنتاج الفلاحي إلى مخاطر :

حيث أن الفلاح لا يمكنه التحكم فيها كالجفاف، سقوط الأمطار والآفات والحشرات، كل هذه المخاطر تؤثر سلبا على المحصول مما يؤدي إلى التقليل من إيرادات المزارع وبالتالي عجزه عن التسديد ما عليه من أموال والتزامات لمدة ليست بالقصيرة.

¹ بومدين زاوي، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر 2015/2016، ص 95.

² NAUSHAD KHAN And others, REVIEW OF PAST LITERATURATIRE ON AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN , sarhad J. Agric. Vol.27, No.1, 2011, p104.

³ أميرة كوثر بورنان، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2015/2016، ص 6، 7.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

- عدم قدرة المزارع على التحكم في الإنتاج:

حيث إرتباط كمية الإنتاج بما تنتجه الأرض من جهة والظروف الطبيعية الملائمة من جهة أخرى، وهذا ما يجعل المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج وكذا السيطرة على الأسعار فبمجرد ظهور المحصول يعرضه في الأسواق بالسعر الحالي، وقد يتدفق العرض فينخفض السعر ولا حيلة للمزارع في الإحتفاظ بمحصوله لأنها عادة محاصيل سريعة التلف وكيف يستطيع المزارع سداد إلتزاماته إذا انخفضت الأسعار إنخفاضاً كبيراً.

- التمويل التجاري أو الصناعي محاط بقوانين الائتمان :

ونجد معظم المؤسسات التجارية والصناعية تفي بما عليها من قروض في الوقت المحدد خوفاً من العقوبات القاسية التي يمكن تطبيقها كالإشهار لإفلاسها أو توقفها عن العمل، لهذا نجد هذه المؤسسات حريصة على الوفاء بما عليها من قروض في الوقت المحدد، في حين أن التمويل الفلاحي لا تحكمه مثل هذه القوانين ولا يمكن حمايته كغيره من التمويلات وذلك لطبيعة العمليات الفلاحية حيث أن المزارع لا يستطيع السيطرة على الإنتاج في كل الأوقات.

- صعوبة فرض رقابة على المزارع من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي:

فمن الصعب فرض الرقابة على التمويل وكيفية إستخدام القرض في الأغراض الإنتاجية أو غير الإنتاجية وفي نفس الوقت لا يمكن إلزام المزارع أو الفلاح بطريقة معينة في كيفية إستخدام القرض، لأنه في الكثير من الحالات يستعمل هذا القرض في أغراض إستهلاكية.

2. ضمانات الائتمان الفلاحي:

تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك بإختلاف مبلغ القرض والغرض منه وأجله، فالضمان المقدم في حالة الإئتمان القصير أو المتوسط الأجل يمكن أن يكون والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات، الأراضي، البناءات والسكنات الريفية...¹

¹ نوال غزال، أنيسة بريكة، أثر الإصلاح الاقتصادي الزراعي على حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2015/2016، ص 13.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

المطلب الثاني: تنمية القطاع الفلاحي

تنمية القطاع الفلاحي تعتبر حلقة من حلقات التنمية الاقتصادية حيث تعتبر من أضعف حلقاتها في دول العالم الثالث، لذلك، سنتطرق فيما يلي إلى مفهوم التنمية الفلاحية والدوافع المؤدية لضرورة تنمية القطاع الفلاحي وشروط الواجب توافرها في التمويل البنكي لتحقيق تنمية القطاع الفلاحي.

أولاً: مفهوم التنمية الفلاحية والدوافع المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي:

تعتبر التنمية الفلاحية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية، ومفهومها والدوافع المؤدية للتنمية الفلاحية يكاد لا يختلفان عن مفهوم ودوافع التنمية الاقتصادية وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

1. مفهوم التنمية الفلاحية:

تطرق العديد من المفكرين والاقتصاديين إلى مفهوم التنمية الفلاحية، فقد عرفت على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيت وهيكلة القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع.¹

عرفت أيضاً أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن.²

إن مفهوم التنمية الفلاحية ليس بعيداً عن مفهوم التنمية الاقتصادية وهي ظاهرة لا رجعة فيها إلى التغيرات المتراكمة وظروف الإنتاج،³ وهي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية إما من خلال رقعة الأراضى المزروعة (التنمية الأفقية) في صورة توسع إستثمارات البنية الأساسية مثل برامج الري والصرف، أو من خلال زيادة تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية) في صورة وسائل إنتاجية حديثة.⁴

¹ محمد غردى، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011، ص8.

² سايح بوزيد، تاهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2007/2006، ص50.

³ Bouammar Boualeu, Le développement agricole dans les régions sahariennes, (Etude de cas de la région d'Ourgla e la région de Biskra 2006-2008), p33

⁴ محمد السري السعيد، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص270.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنك وتنمية القطاع الفلاحي

2. الدوافع المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي:

ومن أهم الدوافع التي تؤدي إلى تنمية القطاع الفلاحي¹:

• تحقيق الفائض الزراعي والغذائي:

تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الزراعي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى والتي تتمثل فيما يلي:

- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع إستهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محليا بهدف تنويع الإستهلاك الداخلي؛

- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية؛

- توجيه جزء من هذا الفائض إلى الإستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنميته وتوسيعه.

• الزراعة كمصدر للعملة الأجنبية:

إن تحديد القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي، وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية. للقطاع الزراعي دور أساسي آخر في إنتاج المحاصيل الزراعية التصديرية وتجمع العملات الصعبة الضرورية لشراء مستلزمات التصنيع.²

يعتمد التقدم في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد النامية اعتمادًا كبيرًا على مدى توافر النقد الأجنبي، ولذا يتحتم على هذه البلاد أن تزيد من حجم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الزراعية في أغلب الحالات وأن تحد من إنفاقها على الواردات الغير ضرورية... كما يجب أيضا إعطاء أولوية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية نفسها.

• مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن الغذائي:

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب من كل المنتجات

الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداءً من كل التغيرات التي تحصل سواء في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصرا أساسيان يحددان التغيير في طلب المنتجات الغذائية وهما:

¹ محمد أمين نور، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص98.

² محمود صادق العضيبي، اقتصاد زراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2000، ص164.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

- الاستهلاك الإجمالي يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبيا مع ارتفاع عدد السكان؛

- ارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الغذائي بناءً على الميل الحدى للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يواجه جزء منها إلى زيادة على المواد الغذائية.

• الفلاحة كمصدر للقوة العاملة:

يعتبر القطاع الفلاحي مخزن لليد العاملة و مجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي و ذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة، وإن عملية الهجرة الريفية تؤدي إلى توفير كثير من اليد العاملة التي تستخدم في مختلف القطاعات في المدن، كما يجب أن تقوم هذه الهجرة دون انخفاض حجم الإنتاج بل بالعكس يجب أن تعمل على زيادته، ولا يؤدي توفير اليد العاملة إلى زيادة الإنتاج فحسب و لكنه سيعمل أيضا على إيجاد مزيد من الحوافز و توفير مستوى أفضل للمعيشة، و هذه مشكلة كبرى في البلاد التي يوجد فيها عدد ضخم من السكان الريفيين و التي تتميز بمعدلات مرتفعة من السكان.

إن طبيعة العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة وذلك نظرا لعملية الشغل في هذا القطاع ففي كثير من الأحيان تكون معظم العمليات الإنتاجية موسمية وكذلك العادات والتقاليد التي يتصف بها العمل في القطاع الفلاحي حيث يشتغل معظم أفراد العائلة في الفلاحة من جهة والأعمال الجماعية للسكان الريفيين.

كما يمكن القول أن حجم العمالة الفلاحية مرتبط بالإمكانيات التقنية وكذا حجم الإستثمارات الموجهة للقطاع حيث أن زيادة الإمكانيات يقلل حجم العمالة الفلاحية في المراحل المتقدمة للتنمية مما يؤدي إلى إرتفاع البطالة.¹ وأن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يستمر مندفعاً بدون رؤوس الأموال ومن بينها الصناعية (الآلات والمعدات ووسائل النقل)،² إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبيا لما يحتاجه قطاع الصناعة، كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

¹ عائشة بن حركات، القرض الرقيق وآفاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2014/2015، ص4.

² عبد العزيز هيكمل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1981، ص 56.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

ثانيا: شروط نجاح التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي

- هناك شروط محدد في القروض الفلاحية ويشمل هذا الوضع بصفة مؤكدة في القروض المتوسطة والطويلة الأجل وحتى يكون التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ناجحة وفعالة يجب أن يراعى على الأسس التالية:¹
- تهيئة المناخ المناسب لاستخدام القرض حتى يؤدي إلى زيادة الانتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي، فزيادة الإنتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع اعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة تؤدي إلى تحقيق الرخاء وهو هدف منح القرض؛
 - أخذ النظام الائتماني بعين الاعتبار أي تقديم القروض بسعر فائدة مناسب لأن إمكانية الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة؛
 - على المؤسسة المقرضة أن تضع خطة بسيطة توضع فيها شروط الإقراض حتى يمكن لكل فلاح الاستفادة من القروض وإستخدامها في الوقت المناسب؛
 - ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين:
 - الميزة الأولى: توفر المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهماتها في جلب مدخرات الفلاحين؛
 - الميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية؛
 - ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.
- وهذه العوامل جميعا من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية؛²
- أن تلتمس حاجات المزارعين وتقدم لهم التمويل اللازم لمشاريعهم الفلاحية بأقل تكلفة ممكنة؛³
 - أن تكون إجراءات منح القروض سهلة وواضحة ومرنة وتسعى لتحقيق خدمة المزارع والريف والمجتمع بأسره؛
 - ألا تتطلب ضمانات ثقيلة لا يتمكن الفلاحون من تقديمها لغرض الحصول عن القروض؛
 - أن تشمل قروضها أوسع فئات الفلاحين وأن تكون كافية لمواجهة إحتياجاتهم الإنتاجية والمعيشية الضرورية؛

¹ هناء شويخي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

² أحمد باشي، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003، ص 109.

³ حسينة عباسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

- يجب على الفلاحين القيام بعملية التأمين على المحاصيل الزراعية لدى المؤسسات المتخصصة وهذا النظام يمكن أن يحقق هدفا مزدوجا ضروريا؛
- إن إمكانيات الفلاح محدودة وأسعار المحاصيل متغيرة ولذلك يجب أن يأخذ النظام التمويلي الفلاحي في الاعتبار وتقديم القروض بسعر فائدة مناسب، ذلك أن القرض يعتبر من الوسائل التي يمكن للفلاح بواسطتها زيادة إنتاجية وتشجيع الفلاح حتى يتمكن من الإستخدام الأمثل لهذا القرض؛
- يجب أن تكون مواعيد سداد القرض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلات الدفع؛
- يجب على البنوك التأكد من أن استخدام القرض الممنوح سوف عطي إيرادات تكفي لتسديد ودفع الفوائد عليه مع ترك ربح مناسب للفلاح؛
- يجب تقديم القروض على أساس قواعد منظمة يراعي فيها احتياجات مختلف مناطق الإنتاج وطبقات المقترضين وهذا التنظيم يحتاج إلى تدعيم مؤسسات الائتمان حتى تصبح قادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار الفلاحين؛
- ضمان وفرة عوامل الإنتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وفي الوقت المحدد وتجنب التأخر في تسليم البذور بعد انقضاء الموسم كما كان سائدا؛
- تشجيع التطور التقني لزيادة المردودية مع تسهيل إجراءات الحصول على القروض الضرورية لتمويل الإستثمارات إلى جانب توسيع المساحات الزراعية وتطوير الزراعات الإستراتيجية وتنمية البحث في الميادين الزراعية.¹

¹ يوزيد سايج، مرجع سبق ذكره، ص 224.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

سنتناول فيما يلي الأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة حيث قسمنا المبحث إلى مطلبين فخصصنا المطلب الأول للدراسات السابقة والمطلب الثاني خصص للمقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة للموضوع

أولاً: الدراسات بالعربية

مما يلي يتم عرض دراسات سابقة متقاربة مع موضوع دراستنا وهي كالتالي:

1. شويخي هناء، آليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة تحليلية تطبيقية)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

تهدف هذه الدراسة على الوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، والتعرف على واقع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأهم مآجاء به وتقييم أثر هذا المخطط على القطاع الفلاحي وعلى الأمن الغذائي.

نتائج الدراسة:

أن التمويل أحد أهم مصادر قيام القطاع الفلاحي، حيث يعد التمويل البنكي آلية من آليات تمويل القطاع الفلاحي وان آليات التمويل الفلاحي لا تقتصر على التمويل البنكي فقط بل يعتبر الدعم الفلاحي المتبع من طرف الدولة هو الآخر آلية من آليات التمويل لهذا القطاع و أن للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية دور مهم في تحقيق تطورات كبيرة على المستوى الانتاج الزراعي حيث قدر بـ 9.3% من القيمة المضافة الاجمالية وأيضاً بعث المخطط الوطني للتنمية الفلاحية روح الثقة والاطمئنان لدى المستثمرين الفلاحيين تجاه الاستثمار الفلاحي، خاصة فيما يخص العقار الفلاحي من خلال طرحه لسياسة منح حق الامتياز، وإضفاء الفعالية على المستثمرة الفلاحية كوحدة للانتاج، وعدم تحقيق الأمن الغذائي وهذا بسبب ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي وعدم اهتمام الشباب بالقطاع الفلاحي والنظرة المسيئة للفلاح بصفة عامة.

2. عباسي حسينة، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي (دراسة حالة بنك البدر وكالة جامعة)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وحاكمية مؤسسة، جامعة بسكرة، 2015/2014.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنك وتنمية القطاع الفلاحي

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، وذلك بعد التطرق إلى التعرف على كل المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالموضوع من حوكمة شركات حوكمة مصرفية وكذا التمويل البنكي والقطاع الفلاحي.

نتائج الدراسة:

إن الحوكمة تتطلب تحقيق قدر كبير من الشفافية في العمليات من ناحية المراجعة والمحاسبة لمختلف الأنشطة الإدارية والتشغيلية لتجنب الفساد الذي يؤدي إلى إهدار موارد البنك وإلى إضعاف قدرته التنافسية وإن للبنك سياسة متبعة في منح القروض وهي تقنيات مدروسة ودقيقة إلا أن معظمها تتلقى في شكل توصيات وأوامر من طرف بنك الجزائر وأنه يتم دراسة أي قرض استثماري فلاحي من طرف BADR على أساس مجموعة من القواعد والتقنيات التي تسمح بتقديم الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض ويؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة البنوك إلى اتخاذ احتياطات لازمة ضد الفساد وسوء الإدارة مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

3. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري، شهادة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2014/2013.

الهدف من هذه الدراسة يكمن في تحليل وتحديد أهم العوامل المؤثرة على زيادة الناتج الفلاحي في الجزائر والوقوف على الأهمية النسبية لهذه العوامل ومدى كفاءة استخدامها، وبالتالي يمكن وضع صورة واضحة عن مدى أهمية القطاع الفلاحي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال الدور الحيوي في ضمان تحقيق الأمن الغذائي.

نتائج الدراسة:

تراجع مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الأخيرة من حيث مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام نظرا لطابعه المميز والمتمثل في النمط التقليدي المتبع في الإنتاج ليتأثر بذلك المردود النهائي من حيث الكمية والفائض على عدم وجود ترابط كبير بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى كما أن تطور النمو الاقتصادي الجزائري أضحى بعيدا عن تطور القطاع الفلاحي بالرغم أن الفلاحة أصبحت تساهم بشكل أفضل من القطاع الصناعي في تكوين الثروة الوطنية منذ بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية على القطاعين و شهد القطاع الفلاحي خلال الثلاثين سنة الأخيرة عدة برامج وإصلاحات وقوانين تميزت بالتذبذب والتناقض في بعض المحطات، مما ينبأ بعدم وضوح الرؤية لدى المسؤول الجزائري في تفسير هذا القطاع الحساس وافتقاده لإستراتيجية بعيدة المدى تخرج القطاع من أزمته على جميع المستويات و تمتلك الجزائر من الإمكانيات الطبيعية (المياه والأراضي

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

الزراعية) والبشرية (العمال الزراعيين) والرأسمالية (المكننة الزراعية ومعظم مدخلات الناتج..)، ما يؤهلها لتحقيق معدلات اكتفاء ذاتي نسبي والمحافظة على أمنها الغذائي.

4. بورنان أميرة كوثر، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري في بنك البدر)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2016/2015.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وتقييم أدائه والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها والتعرف كذلك على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها.

نتائج الدراسة:

أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض وإن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

5. علي باللموشي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2017.

تتمحور اشكالية هذه الدراسة حول ما مدى مساهمة آلية القرض الرفيق في دعم القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي؟

نتائج الدراسة:

أن عدم تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر راجع الى ضعف الرقابة على البرامج الداعمة والمبالغ المقدمة للدعم الفلاحي وأن هناك مجهودات كبيرة في الجزائر لتمويل القطاع الفلاحي لكم لم تحقق هذه التمويلات الهدف المرجو منها، ولنجاح سياسة التمويل في الجزائر لابد أن تراعي فيها الشروط الآتية: منح القروض يجب أن يؤسس على الحياة وليس على الملكية، ذلك ان الكثير من الفلاحين ليست لهم ملكية ثابتة، وهذا يقيد من طاقتهم في الاقتراض وان على المؤسسة المقرضة ان تضع خطة بسيطة توضح فيها شروط الاقتراض حتى يستطيع كل فلاح الاستفادة من هذه القروض واستخدامها في الوقت المناسب ويجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم ان يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض ويمكن لهم ذلك عن طريق اتباعهم لأساليب الانتاج الحديثة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

سواء عن طريق تنويع الانتاج الفلاحي وإدخال مختلف تقنيات الانتاج أو عن طريق التسويق المنظم للمنتجات وكنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية تأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة.

6.زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه (مقاربة كمية) تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016/2015.

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص مدى نجاح السياسات التمويلية للقطاع الفلاحي، مع إبراز دور النظام المصرفي الذي يقوم بمنح أنواع مختلفة من القروض وأهمية تدخل الدولة عبر تخصيص أشكال متنوعة من الدعم، كما تهدف الدراسة الى محاولة الوصول الى معرفة مدى تأثير كل من القروض البنكية والدعم الحكومي على إنتاجية القطاع الفلاحي من جهة وعلى تنمية وترقية هذا القطاع من جهة ثانية.

نتائج الدراسة:

أن الدولة لم تستطع توفير الأموال الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المالية داخل القطاع الفلاحي خصوصا بالنسبة لصغار الفلاحين الغير مالكين للأراضي وانخفاض فعالية تمويل القطاع الفلاحي بشقيه (القروض البنكية والدعم الحكومي) في المناطق الفلاحية الفقيرة والمعزولة التي لا تملك بنية تحتية ، وأن جميع الإصلاحات التي عاشها القطاع الفلاحي منذ الإستقلال لم يكن الهدف منها ترقيته وتنميته وفق مخططات وبرامج مسطرة ومحددة خصيصا لهذا القطاع، وانما جاءت غالبا كردة فعل ناتجة عن إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وفق مخططات واتجاهات سياسية، ضعف البنية التحتية المالية التي تم تخصيصها من قبل مختلف المؤسسات المالية التي تعمل على تنمية الأسواق المالية الفلاحية، وان أهم تحدي يواجه سياسة تمويل القطاع الفلاحي هو حجم التناسق الموجود بين الدولة ممثلة في مؤسساتها الإدارية المشرعة للقوانين والإصلاحات الفلاحية ومؤسساتها المالية من صناديق مختلفة المانحة لمختلف انواع الدعم وبين القطاع البنكي النشط في تقديم خدمات مالية في شكل قروض مختلفة باختلاف الحاجة إليها، منح للقطاع الفلاحي الخاص الحرية في اتخاذ قرارات تسيير حركة الإنتاج من شراء وسائل ومعدات الإنتاج إلى غاية التسويق والتوزيع منتجاتهم، عصرنة القطاع الفلاحي خصوصا بعد انتهاج سياسة التجديد الفلاحي والريفي وما نجم عنها من إدماج القطاع الخاص داخل النشاط الفلاحي من جهة وتحرير الأسواق الفلاحية من جهة ثانية.

7.وليد حمدي باشا، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2014/2013.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنك وتنمية القطاع الفلاحي

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة آثار السياسات المتبعة في البنك وتقييم دورها من خلال معرفة حجم وأثر القروض المقدمة وكفاءة استردادها واستخدام مواردها في تمويل القطاع الفلاحي في ظل السياسة الزراعية الحديثة.

نتائج الدراسة:

إن السياسة الائتمانية الزراعية عبارة عن آلية لإحداث التنمية الزراعية، والتمويل الزراعي محورا أساسيا في تمكين الفلاحين من الحصول على الأموال واستثمارها في القطاع الزراعي، سعي الدولة إلى تحقيق أهدافها في القطاع الزراعي عن طريق رسم السياسة الزراعية الملائمة له، يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية مشروع تنموي طموح في القطاع الزراعي من خلال السياسات الزراعية المتضمنة في مختلف برامجهم ومن خلال شموليته لمختلف هياكل القطاع، يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمثابة المحور المالي والمتعامل المركزي لتنمية القطاع الفلاحي إنخفاض أسعار الفائدة على القروض الزراعية بشكل كبير ربما يؤدي إلى استخدام القروض في غايات أو أغراض غير زراعية، السياسة الائتمانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ركزت على القروض الزراعية قصيرة الاجل في حين لم تحض القروض الاستثمارية وبصورة واضحة الطويلة الاجل بالاهتمام الكافي بالرغم من اهميتها في دفع عجلة التنمية الزراعية، هناك بعض المشاكل التي تعيق نجاح الائتمان الزراعي المقدم من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتقف عقبة دون استمراريته، والتي لها تأثير على تنمية القطاع الزراعي.

8. عائشة بن موسى، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي (دراسة حالة ولاية الوادي)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، 2015/2014.

الهدف من هذه الدراسة التعرف على مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني وتسلط الضوء على مكانة الزراعة في مخططات الدولة ومعرفة التمويل الزراعي وارتباطه بالتمويل الريفي ومعرفة دور ما إذا كان التمويل المصرفي يساهم حقيقنا في تطوير القطاع الزراعي في الولاية.

نتائج الدراسة:

عزوف البنوك التجارية عن تمويل القطاع الزراعي وذلك للمخاطر المحفوفة بهذا القطاع وكذا العاملين في هذا القطاع يمتازون بعدم تأهلهم العلمي، غالبا ما تمول الدولة هذا القطاع بتقديمها الدعم المالي والمادي كما في الجزائر، تواجه الزراعة الجزائرية عدة معوقات منها ندرة المياه الصالحة للري، لا يكفي ضخ الاموال للقطاع الزراعي بل يجب على البنك وضع سياسة ائتمانية زراعية تلائم الفلاحين وتضمن استرجاع قيمة القرض، النهوض بالانتاج الزراعي يستلزم تمويل كافي وفعال لتكوين رأسمال لدى الفلاحين مما يتيح لهم الفرصة في الاتساع أفقيا وعموديا في المجال الزراعي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

9. معوش إيمان، بورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر (دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعين بسام)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015/2014.

تهدف إلى التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر في أهم مراحلها والوقوف على أهم المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

نتائج الدراسة:

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاح، إن واقع الفلاحة الجزائرية يستدعي تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض، يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر.

10. نوال غزال، أنيسة بركة، أثر الإصلاح الاقتصادي الزراعي على حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2014)، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2016/2015.

تهدف إلى اكتساب معارف جديدة تنمي فكرنا وفكر الباحث الذي سيستعين بدراسته وتبسيط الضوء على المفاهيم المرتبطة بسياسات الإصلاح الزراعي وإبراز محددات الإقراض الزراعي بالجزائر وإبراز أيضا سياسات التمويل والإقراض الزراعي.

نتائج هذه الدراسة:

قيام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية حيث عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا بعد تنفيذ المخطط، كما سعت الدولة لبذل جهود كبيرة خاصة من الناحية المالية، وإن قبل سنة 2000 أدركت السلطات العمومية لاختلاف طبيعة تمويل القطاع الفلاحي عن القطاعات الأخرى، وأظهرت نتائج قياس كفاءة القروض الزراعية أن هناك تحسنا طفيفا في كفاءة الإقراض الزراعي نتيجة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000، وأنه يوجد تأثير معنوي وموجب للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي ومؤشر الاسعار، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، وأن هناك تأثير معنوي وموجب للتضخم، وهو ما يؤثر بزيادة حجم القروض.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

ثانيا: الدراسات الأجنبية

BouammarBoualem, Le développement agricole dans les régions sahariennes, (Etude de cas de la région d'Ourgla et de la région de Biskra 2006-2008).

تتمحور إشكالية الدراسة حول: ما مدى نجاعة التمويل الفلاحي في المناطق الصحراوية؟

نتائج الدراسة:

إن فشل عمليات التنمية الفلاحية في المناطق لصحراوية يرجع إلى سوء انجاز البرامج التنموية في هذه المناطق ويرجع أيضا لضعف برامج التنمية الفلاحية بحيث أن تصور هذه البرامج ليس ملائم للوسط.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

فيما يلي يتم تناول أهم أوجه التشابه بين الدراسات السابقة ودرستنا:

أولا: أوجه التشابه:

تطرقت بعض الدراسات السابقة والدراسة الحالية إلى مدى مساهمة التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي وكانت النتائج المتوصل إليها أنه من الضروري تطبيق سياسة البنك المتعلقة بمراحل وشروط منح القروض للتخفيف من مخاطر عدم التسديد عن طريق الضمانات، الدراسات، وتشابه أيضا بين الدراسات أخرى في التمويل الفلاحي الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج الفلاحي والنهوض بالتنمية الفلاحية، وبعضها الآخر يتشابه في التطرق إلى التنمية الفلاحية وتوعية الجيل الحالي، والدوافع المؤدية لضرورة تنمية القطاع الفلاحي.

ثانيا: أوجه الاختلاف:

تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث الاهداف منها من شرح معنى الائتمان وأهدافه وأهميته وأخرى تهدف الى التعرف على واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وأهميته في التنمية الاقتصادية وأخرى عن سياسات الاصلاح الزراعي، فكل دراسة تحدد هدفها بناءا على طبيعة الموضوع، كما نجد الاختلاف من حيث طريقة معالجة المعطيات فمنها من اعتمدت على الميزانيات المالية وحساب المؤشرات ومنها من اعتمدت على الأساليب القياسية كما نرى أن كل دراسة مختلفة عن الأخرى في جانب معين وبالتالي نجد كل دراسة لها نتائجها الخاصة مرتبطة بموضوع الدراسة وبالنسبة لجديد دراستنا فإنها تدور حول دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر اعتمدنا على الاستبيان وفي التحليل تم الاعتماد بالبرنامج الإحصائي SPSS21 و Excel، أما الدراسات السابقة فمعظمها تطرقت إلى التمويل لتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة، كما كان عنصر الاختلاف بين دراستنا ودراسات السابقة زمن الدراسة.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية لتمويل البنكي وتنمية القطاع الفلاحي

خلاصة الفصل

مما سبق يتضح أن القطاع الفلاحي إستفاد من التمويل البنكي كباقي القطاعات رغم المخاطر التي يتعرض لها، وأن للقرض الفلاحي دورا هام في تطوير الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة إلا أن هذا الدور متوقف على شروط وتدابير منحه والأهداف التي يستهدفها، وأن النهوض بهذا القطاع وتنميته لا يعود بالنفع فقط للقطاع نفسه بل يمس جميع القطاعات الاخرى مما يترجم الى تكامل القطاعات فيما بينها.

تطرقنا في هذا الفصل أيضا إلى أهم الشروط الواجب توفرها لنجاح التمويل البنكي لتنمية قطاع الفلاحة، والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض أي معرفة إلى أي مدى يمكن إستغلال هذا القرض، والعوائد المتأتية من إستخدامها والتكاليف المترتبة عليها.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على القطاع الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي، وابرار الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا

إن بحثنا المتعلق بدور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر مثله مثل أي بحث علمي يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما هذا الإطار يعتبر الأساس بتنظيم الأفكار والمعلومات من أجل البحث عن الحقائق والوصول إلى النتائج كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواسعة. ولقد استخدمنا أسلوب العينة بالاعتماد على الاستبيان لمجموعة من الفلاحين، وهذا لأجل تبين موضوع البحث.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية في ولاية الوادي

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل معطيات الاستبيان

المبحث الأول: واقع القطاع الفلاحي والقروض البنكية الفلاحية في ولاية الوادي

سنقوم بتقديم في هذا المبحث واقع القطاع الفلاحي وتقديم أحد مصادر التمويل الفلاحي بالولاية للتمويل الفلاحي بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتعريف بالمنتجات المالية (القروض) المقدمة من طرفه لهذا القطاع وعدد المستفيدين من القروض حيث له دورا رئيسي في التنمية الفلاحية حيث أن النظام الاقراضي يعمل على معالجة مشاكل الفلاحين.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي

تعتبر ولاية الوادي من أكبر المناطق الفلاحية وذلك لغناها بالموارد المائية والأراضي القابلة للاستغلال الفلاحي حيث يغلب على النشاط الفلاحي للولاية طابع زراعة النخيل وهذا لطبيعة المنطقة (صحراوية) إذ يعتبر أهم نشاط مميز للمنطقة.

أولا: واقع القطاع الفلاحي في ولاية الوادي

1. الموارد الفلاحية بولاية الوادي:¹

تمتد ولاية الوادي على مساحة قدرها 4458680 هكتار، وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية 1591869 هكتار، منها 1444181 هكتار مراعي والباقي والمقدر بـ 147688 هكتار ما بين أراضي مستغلة زراعيًا وأخرى غير منتجة.

● المستثمرات الفلاحية: 42000

- مستثمرات جماعية: 105
- المستثمرات الفلاحية فردية: 2462
- مستثمرات خاصة: 15900
- الاستصلاح عن طريق الامتياز: 938
- الاستصلاح عن طريق الحيازة: 15591
- المستثمرات ناتجة عن برامج الغابات: 02

¹ معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

2. واقع الانتاج الحيواني والنباتي

يشكل الإنتاج الحيواني والنباتي جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية والنباتية المختلفة.

جدول رقم (1): تطور زراعة النخيل للفترة 2007-2016

السنوات	المساحة المغروسة (هكتار)	عدد النخيل الاجمالي	عدد النخيل المنتجة
2007	33687	2556229	24236
2008	33900	2631473	24645
2009	35447	2689826	26070
2010	35700	2800217	27186
2011	35895	3026587	28884
2012	36191	3117304	30231
2013	36317	3357849	32562
2014	36335	3464400	33580
2015	36680	3619351	35040
2016	37070	3704300	35920

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه أن عدد النخيل المنتجة خلال الفترة 2007-2016 في تزايد وتطور

مستمر فقد بلغ سنة 2016 ب 35920 نخلة وهذا بفضل انخراط المزارعين في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية*

* المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم التركيز فيه على تعديل جهاز دعم كل من الفلاحة والمستثمر والمستثمرات الفلاحية.

جدول رقم (2): تطور المساحة والانتاج لبعض محاصيل الخضر خلال الفترة 2007-2016

السنة	طماطم		بطاطس		بصل	
	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)	المساحة(هكتار)	الانتاج(قنطار)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (قنطار)
2007	350	49817	7218	1791893	1200	136216
2008	332	58858	11415	2708890	1087	128546
2009	314	48124	14200	3588962	944	112336
2010	374	66975	18800	6206320	1045	124355
2011	558	121933	24000	7221700	942	103754
2012	845	186127	30200	11176000	1004	116165
2013	1088	543000	35000	11725000	1190	339500
2014	1228	611000	33000	10890000	1270	357500
2015	2063	1023000	33000	10890000	1320	396000
2016	2520	1785000	34000	11180000	1400	417000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

استنادا لبيانات الجدول نلاحظ أن الطماطم في سنة 2011 قد سجلت ارتفاعا في الانتاج بلغ 121933 قنطار مقارنة بالسنة التي قبلها، وهي السنة التي بدأ فيها الانتاج يعرف ارتفاعا، حيث سجل سنة 2012 ما يعادل 186127 قنطار، وسنة 2013 ما يعادل 543000 قنطار، ليصل سنة 2016 إلى 1785000 قنطار، وهي نفس السنوات التي عرفت فيها المساحة ارتفاعا، ببلوغها سنوات 2012، 2016، 2013 على التوالي: 845 هكتار، 1088 هكتار، 2520 هكتار، ويمكن تفسير هذه الزيادة كنتيجة للمخطط الوطني للتنمية الريفية. أما البطاطس فتحتل نسبة هامة من إجمالي مساحة الخضر فقد سجلت ارتفاعا في الانتاج سنة 2012 حيث بلغ 11176000 قنطار مقارنة بالسنة التي قبلها، وفي سنة 2013 ما يعادل 11725000 قنطار، أما سنة 2014 فقد انخفض فيها الانتاج وبلغ 10890000 قنطار وذلك نتيجة لانخفاض المساحة إلى 33000 هكتار بعدما كانت 35000 هكتار، وفي سنة 2016 بدأ بالارتفاع حيث بلغ 11180000 قنطار. وبخصوص البصل تكشف لنا بيانات الجدول أن سنة 2013 قد عرفت زيادة في المساحة قدرت بحوالي 1190 هكتار مقارنة لسنة 2012، وبزيادة في الانتاج بلغت حوالي 339500 قنطار، وبقيت الزيادة مستمرة حيث بلغت سنة 2016 مساحتها ب 1400 هكتار، وبزيادة في الانتاج قدرت ب 417000 قنطار والسبب في هذه الزيادة يعود الى الدعم الموجه للفلاحين وكذلك نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

جدول رقم (3): تطور انتاج الثروة الحيوانية للفترة 2007-2016

السنوات	الأبقار (بالألف رأس)	الأغنام (بالألف رأس)	الماعز (بالألف رأس)	الإبل (بالألف رأس)
2007	1080	550648	516588	30204
2008	840	495880	448070	27710
2009	740	440743	448070	27185
2010	608	464662	470063	29849
2011	615	487895	484165	31342
2012	537	507721	496132	34125
2013	630	538000	526000	36700
2014	820	550000	532000	38000
2015	830	560000	540000	40000
2016	960	635000	542000	42000

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على إحصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

نلاحظ من بيانات الجدول أن عدد الأبقار قد سجل تذبذبا، ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك يعود للظروف المناخية غير المواتية، فقد سجل سنة 2012 أدنى مستوى له حيث بلغ 537000 رأس، لتبدأ هذه المستويات في الميل نحو الارتفاع في السنوات الموالية، حيث سجلت سنة 2016 أعلى مستوى من رؤوس الأموال ببلوغه 960000 رأس.

وفي مجال تربية الأغنام فإن البيانات الرقمية تشير إلى أنها قد سجلت أدنى مستوى لها سنة 2009 حيث بلغت 440743000 رأس مقارنة بالسنوات التي قبلها، بينما سجلت أعلى مستوى لها سنة 2016 حيث بلغت 635000000 رأس، أي أن عدد الأغنام في تطور، لأن الأغنام تحتل المرتبة الأولى من الثروة الحيوانية بالولاية. وبخصوص الماعز فإن أعدادها هي الأخرى قد عرفت زيادة وتطور، وقد سجلت أدنى مستوى لها سنتي 2008، 2009 حيث وصل عددها 448070000 رأس، بينما سجلت سنة 2016 أعلى مستوى لها حيث بلغ عدد الرؤوس 542000000 رأس.

وبالنظر لوضعيته ضمن تركيبة الثروة الحيوانية يحتل الماعز المرتبة الثانية بعد الأغنام. بالنسبة للإبل فإن وتيرة تطورها متذبذبة، فقد عرفت في السنوات من سنة 2008 إلى غاية 2010 تذبذبا واضحا في عدد الرؤوس، غير أنه منذ سنة 2011 بدأ يعرف اتجاها نحو الزيادة، إذ كان تعدادها 27710000 رأس ليتجه نحو الارتفاع حتى بلغ عدد 42000000 رأس سنة 2016، ومرد هذا الميل الإيجابي يعود بالدرجة الأولى إلى الدعم الذي قدمته الدولة لفائدة المربين في هذا المجال.

جدول رقم(4): تطور إنتاج اللحوم البيضاء والحمراء والحليب والبيض

السنوات	اللحوم البيضاء (قنطار)	اللحوم الحمراء (قنطار)	البيض (بيضة) ³¹⁰	الحليب (لتر) ³¹⁰
2007	2437	91067	23521	26030
2008	4320	76230.04	29283	30100
2009	6444	96549	33024	29796
2010	6325	100268	27052	29524
2011	6314	103865	39391	30235
2012	5759	105624	39666	31584
2013	15438	109940	20857	31700
2014	20000	123000	14140	32500
2015	21573	127655	18285	32859
2016	38315	148780	10650	33800

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

من بيانات الجدول نلاحظ أن سنة 2012 قد سجلت انخفاضا في انتاج اللحوم البيضاء مقارنة بالسنة التي قبلها، حيث بدأ يعرف زيادة سنة 2013 تقدر ب 15438 طن إلى أن وصل سنة 2016 حيث بلغ 38315 طن، وهذا بسبب منح الدولة الاعانات والقروض وتوفير البنية التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال.

أما اللحوم الحمراء فقد كان الانتاج متذبذبا ففي سنة 2008 كانت أقل نسبة حيث قدرت ب 76230 طن، وبعد ذلك عرفت ارتفاعا مستمرا حيث بلغت سنة 2010 ب 100268 طن إلى أن بلغت سنة 2016 ب 148780 طن

توضح البيانات الواردة في الجدول أعلاه بأن انتاج البيض قد عرف ارتفاعا خلال الفترة 2007-2012 ليسجل تذبذبا في وتيرة الانتاج في الفترة 2013-2016، وتجدد الإشارة أن سنة 2012 قد عرفت أعلى مستوى انتاجي من هذه المادة تقدر بحوالي 39666 وحدة، ومن بين الاسباب المباشرة وراء هذا التناقص في وتيرة الانتاج في رفع الدعم الحكومي عن نشاط تربية الدواجن.

وبخصوص الحليب فإنه عرف تذبذبا حيث كان منخفضا في الانتاج خلال الفترة 2007-2011، وبدأ يعرف زيادة مستمرة في الانتاج ليسجل سنة 2012 ما يعادل 31584 ألف لتر الى ان وصل سنة 2016 بقدر 33800 ألف لتر.

3. أهم الانجازات الميدانية للفترة 2007-2016:¹

المسالك الفلاحية 1070 كلم، الكهرباء الفلاحية 550 كلم، خنادق صرف المياه 554 كلم، غرسة النخيل والزيتون 10600 هكتار، البيوت البلاستيكية 2575 بيت، حفر الابار 3000 بئر، انجاز أحواض السقي 4190 حوض، انجاز شبكة السقي (التقطير-رش) 15300 هكتار، وحدات تثمين المنتوجات الفلاحية (تبريد - توضيب) 61 وحدة، جرارات فلاحية ولواحقها 157 جرار، آلات الحاصدة 08 آلات، أقسام فرعية فلاحية 08 أقسام

المؤشرات الاقتصادية: نسبة النمو 15%، قيمة المنتج الفلاحي 180 مليار دج، المرتبة الأولى وطنيا في منتج البطاطس 24%؛ المرتبة الثانية وطنيا في منتج التمور 25% حجم اليد العاملة الفلاحية 128000 منصب منها 79000 منصب دائم.

المطلب الثاني: القروض الفلاحية الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية أنشئت 13 مارس 1982 في الشكل القانوني لشركة مساهمة رأسمالها المسجل هو 33 مليار دينار. مهمتها الرئيسية هي تعزيز المناطق الريفية وتطوير القطاع الزراعي، الذي يضم المزارعين والرعاة، ممن لهم الملكية الفردية أو المنظمة في تعاونيات أو التجمعات الاقتصادية، كما يمنح BADR القدرة على تمويل الابداعات أو تمديد الأنشطة الخاصة بك في مجال الانتاج الزراعي، وتجهيز المنتجات الزراعية والغذائية.²

أولا. مراحل منح قروض فلاحية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إضافة إلى الشروط الخاصة بالراغب في الاستفادة من القرض المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمتمثلة في المؤهلات للاستفادة من القرض، لا يؤهل للاستفادة من القرض إلا المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من وزارة الفلاحة، تتمثل المراحل التي تمر بها عملية منح القروض الفلاحية من طرف الوكالة فيما يلي :

1. إعداد وتقديم الملف

إن ملف القرض الفلاحي يبدأ أولا بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة الشؤون التجارية والفلاحية، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض، ويتم معرفة المشروع الذي سينجزه، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف

¹ معلومات مقدمة من مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي.

² <https://www.badr-bank.dz>, 06/04/2017, 23:15pm

طلب القرض، وذلك تبعا للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض، ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون، ويتكون ملف طلب القرض الفلاحي من الوثائق التالية:

- الوثائق الإدارية: والمتمثلة في:

- طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجهة استخدامه؛
- عقد ملكية الأرض أو عقد الإيجار موثق أو وثيقة انتفاع دائم موثقة أو وثيقة إسناد أو انتماء؛
- بالنسبة للمستثمرين الفلاحية، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية.

- الوثائق المالية والتقنية: تتمثل فيما يلي:

الدراسة التقنية والاقتصادية لجدول المشروع معدة من طرف مكتب الدراسات بالإضافة إلى بطاقة الفلاح

2. دراسة القرض

دراسة الملف: بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة، من عقود الملكية أو الإيجار، نشاط الزبون ومختلف الوثائق المقدمة.

3. الفصل في الملف المقدم

يقوم المكلف بالدراسات في المديرية الجهوية بفحص الملف والحكم في مدى مطابقته للتنظيم المعمول به، وحول جدوى المشروع، ويمكنه بالتعاون مع المعني بالأمر (المستثمر) القيام بالتعديلات والتوصيحات التي يرى أنها ضرورية والتي تجعل المشروع مؤهلا للاستفادة من قرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية

4. دراسة الضمانات

يطلب البنك من الزبون الضمانات اللازمة لتغطية قيمة القرض ويقوم المكلف بالدراسات من دراستها وذلك من أجل معرفة إمكانية تحقيقها لهذا الشرط، وهو تناسب الضمانات مع قيمة القرض، وتتمثل الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية ولاية الوادي

- الضمانات الشخصية: وتتمثل في الكفالة والضمان الاحتياطي
- الضمانات العينية: وتتمثل في الرهن الحيازي والرهن البضائع والرهن العقاري.

5. الاستفادة من القرض :

بعد قبول الملف يقوم صاحب المشروع بإنجاز أعماله وفق المقاييس المحددة في دفتر الشروط.

ثانيا: أنواع القروض الفلاحية الممنوحة من طرف البنك

وهناك نوعين من القروض يقدمها البنك (قرض الرفيق، قرض التحدي) وهي كما يلي: ¹

1. القرض الرفيق:

القرض الرفيق أحد القروض المهمة للفلاح وكذا لتطوير الفلاحة ويمكن تعريفه كما يلي:

• تعريف قرض الرفيق:

قرض الرفيق هو أحد القروض الموسمية خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض حيث أن:

لكل مستفيد من قرض رفيق يسدد مستحقته في أجل سنة واحدة الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية

الريفية الفوائد المترتبة عن هذا القرض وكذا الحصول على قرض آخر بنفس الصيغة في السنة الموالية

كل مستفيد لا يسدد مستحقته في أجل سنة واحدة (مدة بستة أشهر) في حالة القوة القاهرة يفقد الحق في أن تدفع له وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة عن القرض وإمكانية الاستفادة من قروض جديدة.

• المجالات التي يغطيها قرض الرفيق: - الحصول على مستلزمات الانتاج الفلاحي اللازمة لنشاط المزارع من

(البذور؛ الشتلات؛ الأسمدة؛ المبيدات الحشرية.....الخ)؛

-الحصول على العلف لحيوانات المزرعة (كل الأنواع)؛

- ووسائل منتجات السقي والأدوية البيطرية؛

-الحصول على المنتجات الفلاحية ليتم تخزينها في إطار نظام الاستهلاك الواسع للمنتجات الفلاحية؛

-الحصول على تغليف وتعبئة المنتجات الفلاحية؛

-تعزيز قدرات المستثمرات الفلاحية.

الجدول رقم(5) عدد الفلاحين المستفيدين من قرض الرفيق من الفترة(2008-2016)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد الفلاحين	90	98	100	84	55	20	30	19	10

المصدر: معلومات مقدمة من طرف بنك التنمية والفلاحة الريفية.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الإرتفاع النسبي لعدد الفلاحين المستفيدين من القرض الرفيق في السنوات

الأولى من التمويل به بحيث إرتفع عدد المستفيدين من سنة 2008 إلى 2010 ب 10 فلاحين حيث مول 90

¹<http://www.elmouwatin.dz/> ,28/04/2017, 20:13pm.

فلاح فقط في سنة 2008 و 100 فلاح في سنة 2010. لينخفض عدد المستفيدين في سنة 2011 إلى 84 فلاح ويستمر في الإنخفاض ليصل عدد المستفيدين في سنة 2014 إلى 30 فلاح، كما بقي مستمر إنخفاض عدد المستفيدين ليصل في سنة 2016 إلى 10 فلاحين. وهذا راجع لعدم ملائمة القرض للشريحة المستفيدة منه.

2. قرض التحدي :

قرض التحدي أيضا أحد القروض المهمة للفلاح وكذا لتطوير الفلاحة ويمكن تعريفه كما يلي:¹

• **تعريف قرض التحدي:**

هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من قبل الدولة، يتم منحه في إطار تأسيس مزارع أو مستثمرات فلاحية جديدة أو من أجل إعادة تجهيز واستغلال الأراضي الفلاحية التي لم يسبق استغلالها في مشاريع فلاحية سواء كانت تحت الملكية الخاصة أو العام، يمنح هذا القرض إلى الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين والذين يملكون مواصفات الفلاح الممنوحة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما خصص هذا الأخير قائمة للمشاريع التي تختلف باختلاف طبيعة القرض.

• **المجالات التي يغطيها قرض التحدي**

- إنشاء تجهيز و تطوير الاستغلال الفلاحية الجديدة و تربية المواشي؛
- تدعيم القدرات الانتاجية القائمة على الامكانيات الغير كافية؛
- المؤسسات الاقتصادية التي تساهم في تكثيف، تحويل و تقييم المنتجات الفلاحية والحيوانية تتطلب احتياجات مالية (القرض الاتحادي) على المدى المتوسط؛

و تدفع فائدة هذا القرض بدعم من وزارة الفلاحة و التنمية الريفية على FNDIA كالتالي:

- التكفل بمجمل الفوائد من طرف MADR عندما لا تتعدى مدة سداد القرض ثلاث سنوات؛
 - المستفيد من القرض عليه تسديد 1% كفايدة عندما يتم السداد بين ثلاث و خمس سنوات؛
 - المستفيد من القرض عليه تسديد 3% كفايدة عندما يتم السداد بين خمسة و سبعة سنوات؛
 - في أكثر من هاته المدة؛ يجب على المستفيد تسديد كامل القرض و أسعار الفائدة؛
- كل مستفيد من قرض التحدي سدد خلال احدى المدد السابقة يحق له الاستفادة من قرض آخر من نفس الطبيعة.

¹ معلومات مقدمة من طرف مديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم (6) عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي من الفترة (2013-2016)

السنوات	2013	2014	2015	2016
عدد الفلاحين	6	25	37	42

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معلومات مقدمة من طرف غرفة الفلاحة لولاية الوادي.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الفلاحين المستفيدين من قرض التحدي في سنة 2013 إنخفاض بحيث إستفاد 6 فلاحين فقط، بحيث ارتفع عدد المستفيدين في سنة 2014 إلى سنة 2015 ب 12 فلاح ويستمر عدد المستفيدين في الارتفاع ليصل في سنة 2016 إلى 42 فلاح. وهذا راجع إلى إزالة عقد الإمتياز من الإجراءات مما سهل في إقبال وزيادة عدد الفلاحين المستفيدين.

الجدول رقم (7): ملخص لأنواع القروض المقدمة من طرف البنك

نوع القروض	طابع القرض	القيمة ب دج	المدة	معدل الفائدة	المساهمة الشخصية
الرفيق	إستغلالي	حسب النشاط	6-12 شهر	0%	لا توجد
التحدي	إستثماري	1-100 مليون	متوسط الأجل (3-7) سنة طويل الأجل (8-15) سنة	0% أكبر من 5 سنوات 1% أكبر من 7 سنوات 5.25% أقل من 10 سنة	10% أكبر من 10 هكتار 20% أقل من 10 هكتار

المصدر: من إعداد الطلبة

بالنظر الى ما تم ذكره سابقا يحق لكل فلاح له قطعة أرض أو عقد تأجير، التوجه الى بنك BADR عبر كل فروعها من أجل الحصول على مختلف الخدمات البنكية (موسمية أو استثمارية) على شرط أن يكون منخرط في الغرفة الفلاحية وتوفير ما قيمته 10 الى 20 % من المساهمات الشخصية وفق لشروط التي يضعها البنك.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وتحليل معطيات الاستبيان

المطلب الأول: الإطار المنهجي للدراسة

تقوم الدراسة الميدانية أساساً على دراسة وتحليل مدى مساهمة التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي

أولاً: بيانات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلية وذلك تمثيلاً مع متطلبات البحث، باعتباره أنسب المنهج في دراسة الظاهرة محل البحث، وذلك لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بدور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال استخدام قائمة الاستبيان، واعتمدت الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1. البيانات الثانوية

تم معالجة الجانب النظري للموضوع من خلال البيانات الثانوية وذلك بالاعتماد على عدة مراجع متاحة باللغة العربية والأجنبية والمتمثلة في الكتب، الرسائل الجامعية، المجلات، بغية إثراء الموضوع وإضفاء مصداقية.

2. البيانات الأولية

هي البيانات التي تم الحصول عليها من خلال توزيع قوائم الاستبيان على عينة من مجتمع دراسي والتي تشمل مجموعة من الأسئلة اللازمة لحصر وتجميع البيانات ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج (Excel) 2007 وبرنامج (SPSS) الإصدار الواحد والعشرون (21).

ثانياً: مجتمع الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة

1. مجتمع الدراسة

في هذه الدراسة إعتدنا على توزيع الاستبيان على الفلاحين المستفيدين من القروض الفلاحية

2. عينة الدراسة

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية مشكلة من 40 فلاح.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

تناولنا في هذا المطلب كيفية إعداد الاستبيان، وهيكل الاستبيان وطرق معالجته.

أولاً: إعداد قائمة الاستبيان

إستعنا في إعداد القائمة على الأبحاث السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة أو المشار له من حيث المنهج والطريقة، حيث أمكن الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، وقد راعى في إعدادها أن تكون:

- أن تكن بسيطة وواضحة.

- أن تحتوي على أسئلة تمكن الفرد باختيار بديل من عدة بدائل.

وقد تم توزيع قائمة الاستبيان على افراد العينة من خلال عدة جهات، الأمر الذي سهل إمكانية إرسال الاستمارات والحصول عليها في أقرب وقت ممكن وذلك بالاتصال المباشر بأفراد العينة

أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان قد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي خمسة إجابات، وهذا حتى يتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم: (8) مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانياً: هيكل الاستبيان

إحتوى الاستبيان على أربعة وثلاثين (34) سؤال توزعت على خمسة محاور رئيسية:

المحور الأول: يشمل البيانات الشخصية للعينة المدروسة متضمنة (04) أسئلة؛

المحور الثاني: يظم أسئلة تتعلق بالاستفادة من القرض الرفيق (08) أسئلة؛

المحور الثالث: يظم أسئلة تتعلق بالاستفادة من القرض التحدي (07) أسئلة؛

المحور الرابع: يتعلق بأسئلة التمويل (08) أسئلة؛

المحور الخامس: يتعلق بأسئلة تطوير وتنمية القطاع الفلاحي (07) أسئلة.

جدول رقم (9): محاور المجموعة وعدد فقرات كل محور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات
01	المعلومات الشخصية	04
02	الاستفادة من القرض الرفيق	08
03	الاستفادة من القرض التحدي	07
04	التمويل	08
05	تطوير وتنمية القطاع الفلاحي	07

المصدر: من إعداد الطالبة (بناءً على بيانات الاستبيان)

ثانيا: معالجة الاستبيان

وهي عملية فرز وتحليل الإجابات التي تتضمنها استمارة الاستبيان وهذا تمهيدا لبناء قاعدة تحتوي على المعطيات المستخلصة من استمارات الاستبيان.

وبعد أن تم تحصيل عدد نهائي من الاستبيانات، تم الإعتماد في عرض وتحليل المعطيات على برنامج (SPSS 21) لمعالجة المعطيات التي تكون في شكل جداول ليترجمها الى معطيات ونتائج وكذا رسومات بيانية في شكل أعمدة أو دوائر، لتسهيل عملية الملاحظة والتحليل للبيانات التي تم جمعها.

كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل توظيف البيانات التي تم جمعها لتحقيق أغراض الدراسة حيث تم الإعتماد على الأساليب التالية:

1- **الوسط الحسابي:** يتم استخدامه باعتباره أحد المؤشرات التي تساعد في قراءة وترتيب البنود والنتائج حسب أهميتها.

2- **الانحراف المعياري:** يستعمل لمعرفة مدى تشتت القيم عن وسطها الحسابي.

3- **إختبار ألفا كرونباخ:** وذلك للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة في الاستبانة حيث بلغ معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبانة بشكل عام 94.3% وهي نسبة تدل على مستوى جيد.

4- **معامل الصدق:** يقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضيا الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

5- **تحليل الانحدار البسيط:** بهدف اختبار فروض الدراسة.

ثالثا: مجتمع الدراسة وحدوده

سيتم في هذا الجزء عرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة

1. مجتمع الدراسة

في هذه الدراسة إعتدنا على توزيع الاستبيان على الفلاحين المستفيدين من القروض الفلاحية المذكورة سابقا في ولاية الوادي بمختلف بلدياتها للحصول على النتائج أكثر دقة.

2. عينة الدراسة

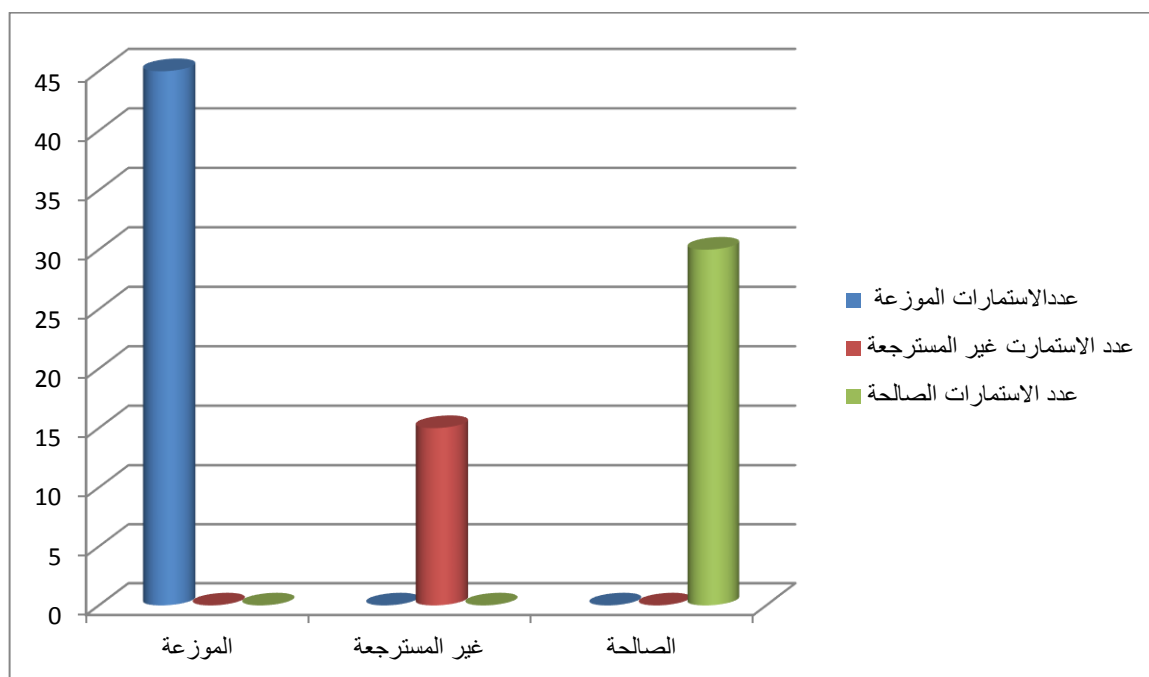
تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بالطريقة العشوائية مشكلة من 40 فلاح، وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الاستثمارات، فقد تم توزيع 45 استمارة، وبعد عملية الفرز وجدنا انه أسترده منها 30 إستمارة.

جدول رقم(10): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان.

الاستبيان		البيان
النسبة	العدد	
%100	45	عدد الاستثمارات الموزعة
%33.33	15	عدد الاستثمارات غير المسترجعة
%66.67	30	عدد الاستثمارات الصالحة

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على بيانات الاستبيان)

الشكل رقم (01): الاحصائية الخاصة باستمارات الاستبيان



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على جدول اعلاه).

3. حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة في مايلي :

– الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في ولاية الوادي

– الحدود الزمنية: يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه من 2017/04/01 الى 2017/05/16.

رابعاً: تحليل نتائج الدراسة

بعد عملية الفرز وتفرغ الاستبيان تحصلنا على نتائج آراء أفراد العينة، سوف نحاول من خلال هذا المبحث تحليل تلك النتائج باستخدام بعض الأساليب الإحصائية.

1. الخصائص العامة للعينة:

تتمثل خصائص العينة في مايلي:

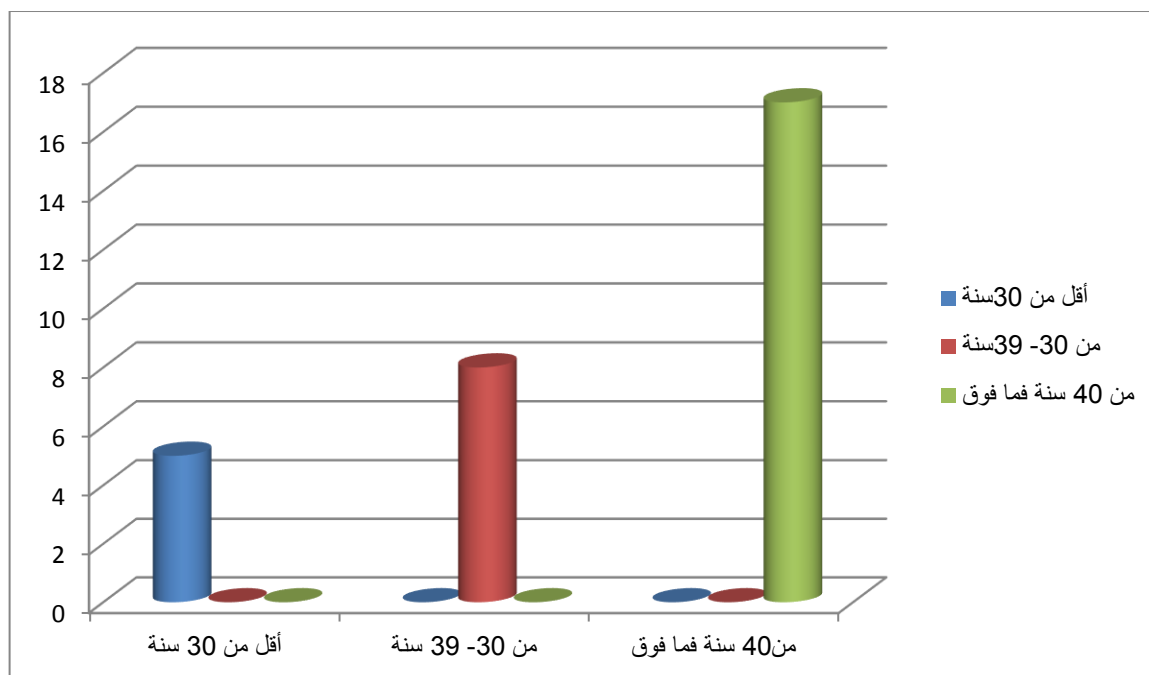
1.1. خصائص العينة من حيث الفئة العمرية

جدول رقم: (11) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.

النسبة	العدد	الفئة العمرية
% 16.7	05	أقل من 30 سنة
% 26.7	08	من 30-39 سنة
% 56.7	17	من 40 سنة فما فوق
%100	30	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21)

الشكل رقم: (02) تمثيل عينة الدراسة حسب الفئة العمرية.



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على الجدول اعلاه).

من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لفئة من 40 سنة فما فوق بنسبة 56.7 % وتليها نسبة 26.7 % لفئة من 30 إلى 39 سنة، أما 16.7 % المتبقية حظيت بها الفئة التي أعمارها أقل من 30 سنة.

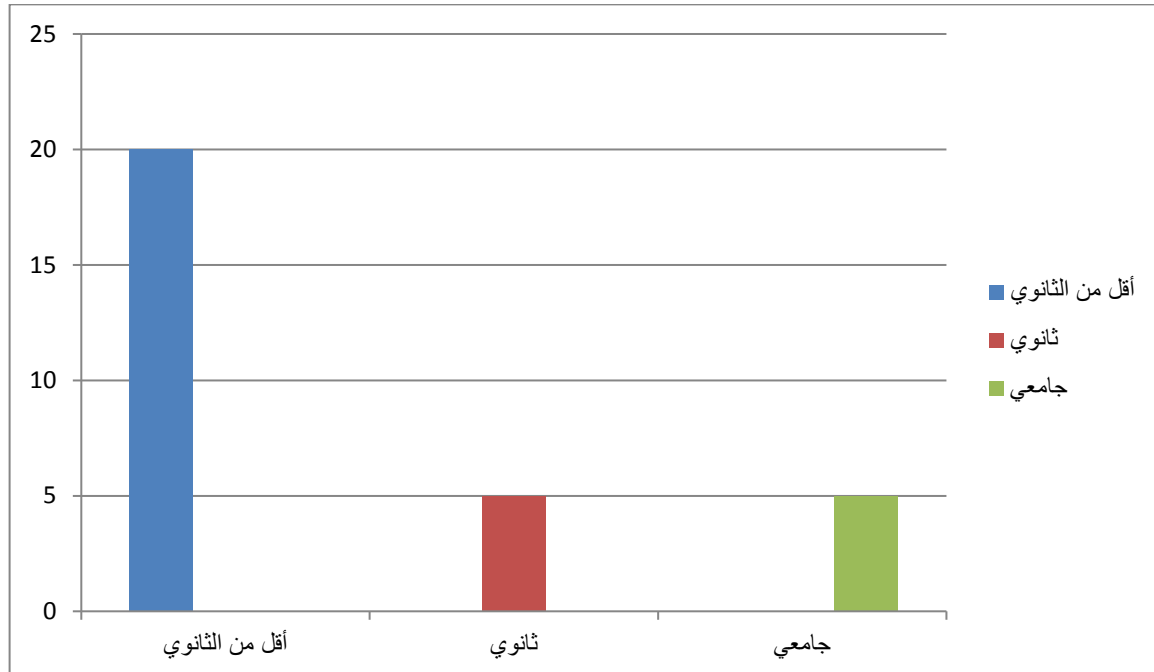
2.1. خصائص العينة من حيث المؤهل العلمي

الجدول رقم (12): توزيع عينة الدراسة من ناحية المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
أقل من الثانوية	20	66.7%
ثانوي	5	16.7%
جامعي	5	16.7%
المجموع	30	100%

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21)

الشكل رقم: (03) يمثل عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على الجدول أعلاه).

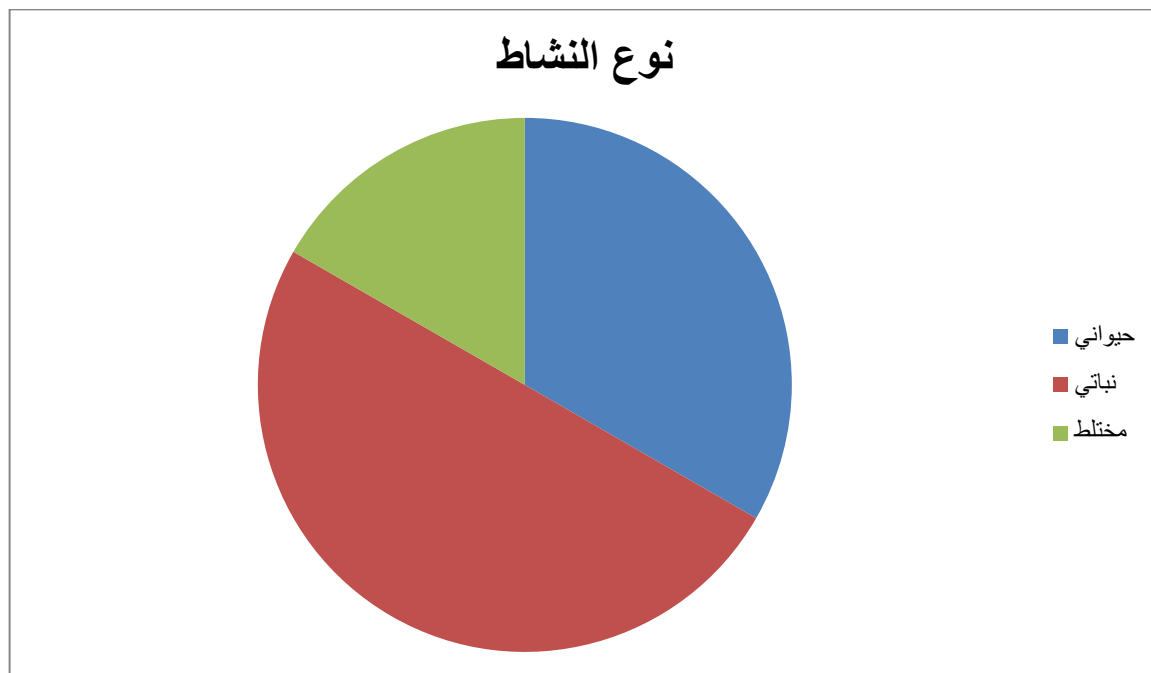
من خلال الجدول والتمثيل البياني يتضح لنا توزيع النسب حسب المؤهل العلمي لأفراد العينة، حيث نجد أن النسبة الكبيرة من الفلاحين مستواهم التعليمي أقل من الثانوي إذ بلغ عددهم 20 بنسبة 66.7 %، ثم تأتي بعدها الفلاحين ذات المستوى التعليمي الثانوي وذوي المستوى التعليمي الجامعي متساويتين عددهم 05 بنسبة 16.7 %.

جدول رقم: (13) توزيع عينة الدراسة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	العدد	النسبة
حيواني	10	33.33 %
نباتي	15	50 %
مختلط	5	16.7 %
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21)

الشكل رقم: (04) تمثيل عينة الدراسة حسب نوع النشاط



المصدر: من إعداد الطلبة (بناءً على الجدول أعلاه).

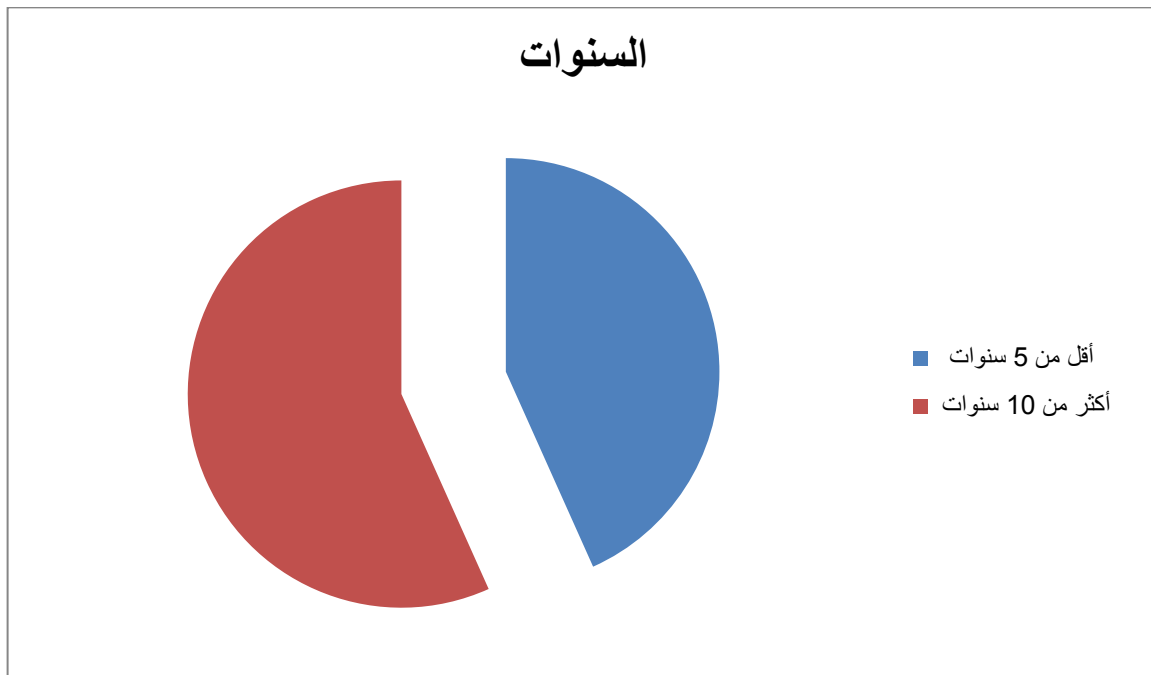
من خلال الجدول يتضح لنا توزيع النسب حسب العمر نوع النشاط لعينة الدراسة، حيث نجد أن النسبة الأكبر كانت لنشاط النباتي بنسبة 50 % وتليها نسبة 33.33 % للنشاط الحيواني، أما 16.7% المتبقية حظي بها النشاط المختلط (الحيواني، نباتي).

جدول رقم: (14) توزيع عينة الدراسة حسب سنوات ممارسة النشاط في الفلاحة

نوع النشاط	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	13	43.3 %
أكثر من 10 سنوات	17	56.7 %
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الطلبة (بناءً على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21)

الشكل رقم: (05) تمثيل عينة الدراسة حسب سنوات ممارسة النشاط في الفلاحة



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على الجدول أعلاه).

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أكبر نسبة من العينة كان متجه إلى الفلاحين الذين مارسوا الفلاحة أكثر من 10 سنوات وكان عددهم 17 بنسبة 56.7 % والنسبة التي تليها هي 43.3% وبلغ عددهم 13 فلاح.

2. إختبار ثبات وصدق العينة والتحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

1.2. إختبار ثبات وصدق العينة

يعرف معامل الثبات بأنه استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، وقد استخدمنا معامل ألفا كرونباخ لإختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمته تساوي الواحد الصحيح، وكلما اقتربت قيمة معامل الثبات للواحد كان الثبات مرتفعاً وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضاً، أما معامل الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه ويساوي رياضياً الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

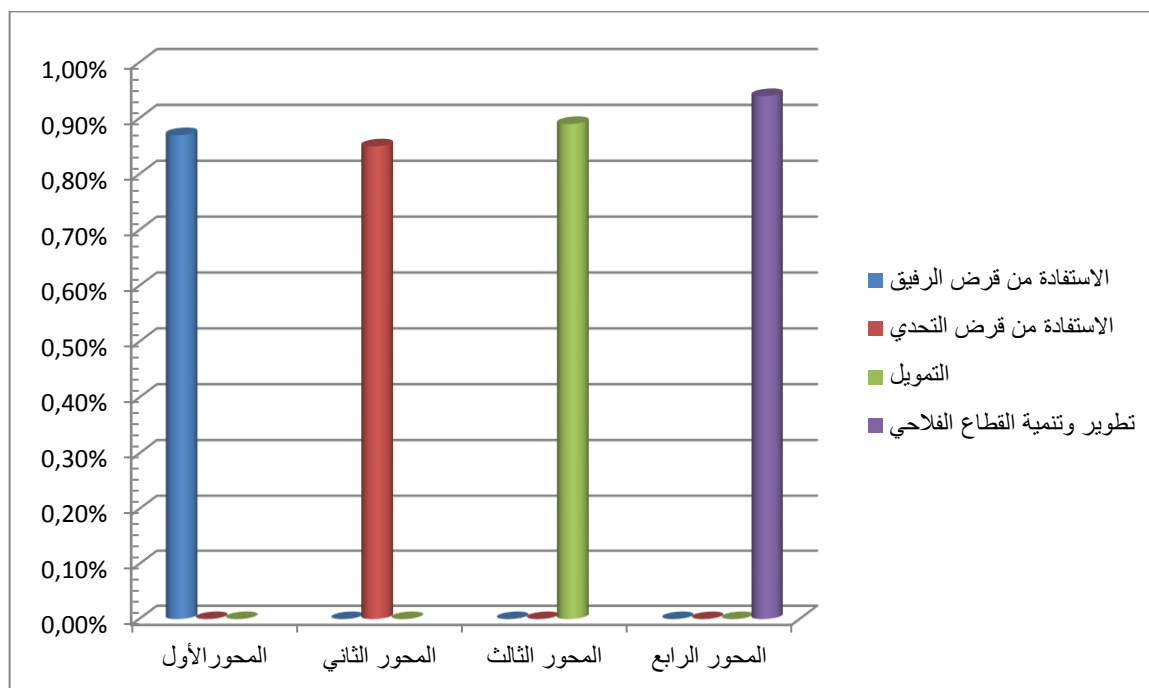
الجدول التالي يبين معاملات الثبات والصدق لمختلف محاور الدراسة:

الجدول رقم (15): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق.

معامل الصدق	معامل الثبات لألفا كرونباخ	عدد الفقرات	محتوى المحور	محاور الاستبيان
0.934	0.874	08	الاستفادة من القرض الرفيق	المحور الأول
0.921	0.849	07	الاستفادة من القرض التحدي	المحور الثاني
0.943	0.891	08	متعلق بالتمويل	المحور الثالث
0.862	0.744	07	تطوير وتنمية القطاع الفلاحي	المحور الرابع
0.971	0.943	30	مجموع المحاور	

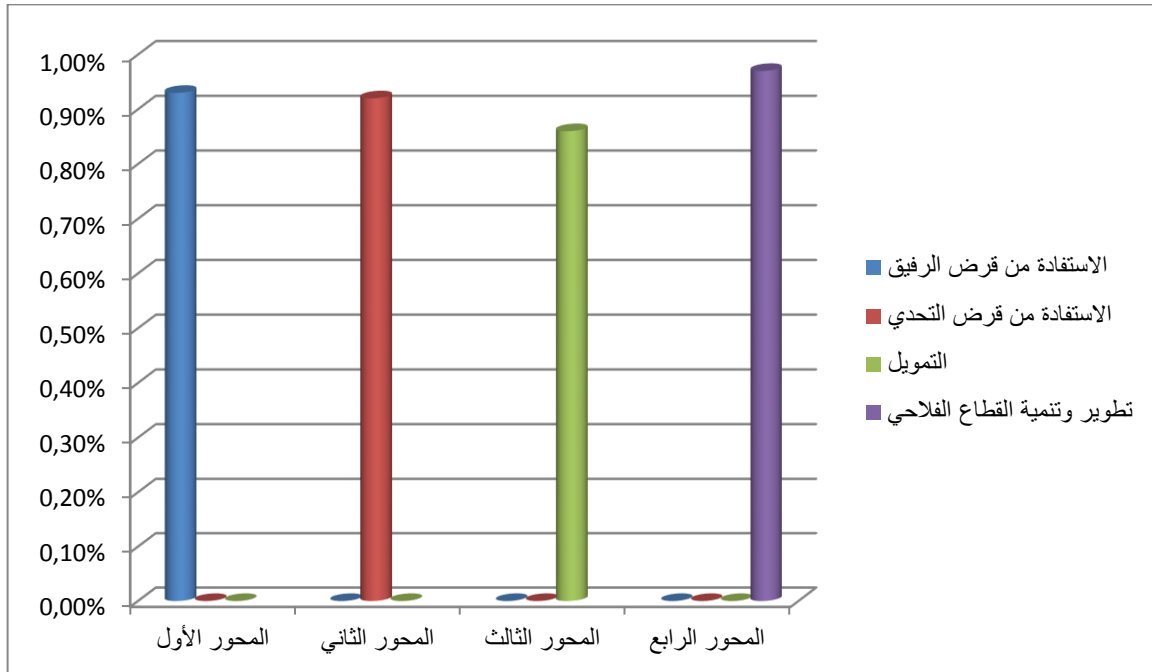
المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21)

الشكل رقم (06): توزيع معامل ثبات ألفا كرونباخ



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على الجدول أعلاه)

الشكل رقم (07): توزيع معامل الصدق



المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على الجدول أعلاه)

يتضح من الجدول رقم (11) والشكلين البيانيين السابقين ما يلي:

لقد تراوحت جميع معاملات ألفا كرونباخ المحاور بين (0.874) و (0.849) وهي تقترب من الواحد الصحيح كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.943) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات.

لقد تراوحت معاملات الصدق المحاور بين (0.934) و (0.921) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل الصدق بالنسبة لجميع المحاور (0.971) مما يدل على أن محتوى الاستبيان يتميز بالصدق.

نستخلص مما سبق بأن النتائج المتوصل إليها سواء لمعامل الثبات أو معامل الصدق كلها كانت قريبة من الواحد الصحيح مما يعني أن الاستبيان تميز بالثبات والصدق إذ نجده يعبر عن العينة في تمثيلها لمجتمع الدراسة.

2.2. التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان

حتى يكون عرض النتائج دقيقة وواضحة فقد تم حوصلة نتائج الاستبيان في جداول وبوبت الإجابات على حسب التسلسل للأسئلة المدرجة في الاستبيان، تم حساب تكرارات الاستجابات المختلفة وما تعلق بها من النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، كما تم ترتيب العبارات حسب وجهة نظر فئات العينة من الفلاحين على أكبر قيمة للمتوسط الحسابي وحسب أقل قيمة للتشتت والذي يمثله الانحراف المعياري عند تساوي قيم المتوسط الحسابي.

وباعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي، أما الأرقام التي تدخل في البرنامج الإحصائي، وبعد ذلك نقوم بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة أولاً، وهي عبارة عن حاصل قسمة 4 على 5، حيث يمثل الرقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة)، و 5 تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج طول الفترة ويساوي 0.80 ويصبح التوزيع كما في الجدول التالي:

الجدول رقم(16): مقياس تحديد الأهمية للوسط الحسابي.

الأهمية	الوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	1.8 إلى أقل من 2.60
محايد	2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	3.4 إلى أقل من 4.20
موافق بشدة	4.20 إلى 5

المصدر: من إعداد الطلبة.

1.2.2. الاستفادة من القرض الرفيق

جدول رقم (17): نتائج آراء عينة الدراسة حول الاستفادة من القرض الرفيق.

المؤشرات الإحصائية			الاجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
8	1.416	3.17	6	5	3	12	4	التعاملات بقروض مفيدة
6	1.363	3.27	5	6	4	11	4	هناك صعوبة في أخذ قرض الرفيق
3	1.382	3.43	5	3	3	13	6	هناك تعقيدات في منح القرض من ناحية الوثائق البنكية
2	1.478	3.57	5	3	3	9	10	إن إعداد الملف يتطلب وقت طويلا
7	1.448	3.20	7	3	2	14	4	إجراءات منح القرض الرفيق بسيطة في متناول الفلاح
4	1.276	3.40	5	3	2	17	3	المعاملة في البنك كانت جيدة
5	1.418	3.30	7	1	2	16	4	شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض الرفيق شرط مفيد للفلاح
1	0.548	4.10	-	1	-	24	5	مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه
0.96025			3.4292					المتوسط العام حول استفادة من قرض الرفيق

المصدر: من إعداد الطلبة

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالاستفادة بقرض الرفيق، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.4292) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الاستفادة من قرض الرفيق، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.96025) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه اجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1. في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي 4.10 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه
2. في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3.97 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على إن إعداد الملف يتطلب وقت طويلا.
3. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 3.57 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن هناك تعقيدات في منح القرض من ناحية الوثائق البنكية.
4. في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 3.40 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعاملة في البنك كانت جيدة.
5. في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي 3.30 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض الرفيق مفيد للفلاح.
6. في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي 3.27 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن هناك صعوبة في أخذ القرض الرفيق.
7. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3.20 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن إجراءات منح القرض الرفيق بسيطة في تناول الفلاح.
8. في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 3.17 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن التعاملات بالقروض مفيدة.

2.2.2. الاستفادة من القرض التحدي

جدول رقم (18): نتائج آراء عينة الدراسة حول الاستفادة من القرض التحدي.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
7	1.357	3.23	6	3	2	16	3	مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه
5	1.332	3.53	4	3	3	13	7	إجراءات منح القرض التحدي بسيطة في متناول الفلاح
6	1.230	3.27	5	3	2	19	1	شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض التحدي شرط مفيد للفلاح
4	1.184	3.67	3	2	3	16	6	شرط الضمان لمنح قرض التحدي من الإجراءات التي تعيق منح القرض
2	0.850	3.97	1	1	2	20	6	هناك صعوبة في أخذ القرض التحدي
1	0.414	4.03	-	-	2	25	3	المعاملة في البنك كانت جيدة
3	0.691	3.93	-	2	2	22	4	التعاملات بالقروض مفيدة
0.77021 3.6619			المتوسط العام حول إستفادة من قرض التحدي					

المصدر: من إعداد الطلبة

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالاستفادة بقرض التحدي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.6619) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا

وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في الاستفادة من قرض التحدي، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.77021) وهي نسبة تعتبر قوية.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه اجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1. في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 4.03 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن المعاملة في البنك كانت جيدة.

2. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3.97 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على هناك صعوبة في أخذ القرض التحدي.

3. في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي 3.93 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن التعاملات بالقروض مفيدة

4. في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3.67 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن شرط الضمان لمنح قرض التحدي من الإجراءات التي تعيق منح القرض

5. في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي 3.53 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن إجراءات منح القرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح

6. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 3.27 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن شرط التأمين على كل الأخطار عند منح القرض التحدي شرط مفيد للفلاح.

7. في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 3.23 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه

8. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3.23 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن القرض يلبي إحتياجات المالية للفلاح.

3.2.2. المتعلق بالتمويل

جدول رقم (19): نتائج آراء عينة الدراسة حول التمويل.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات					العبارات
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
7	1.192	3.40	4	3	2	19	2	ساعدك القرض في تنمية نشاطك الفلاحي
6	1.252	3.47	4	3	2	17	4	ساعدك القرض في حل مشكلتك التمويلية
5	1.358	3.50	5	2	2	15	6	تم تقديم إرشادات من قبل البنك لك
4	1.499	3.60	5	3	2	9	11	البنك لا يقوم بمتابعة ميدانية للقروض الممنوحة
8	1.406	3.23	7	2	1	17	3	ترى أن القرض لا يلي احتياجاتك المالية
3	1.143	4.07	1	4	-	12	13	قيمة القرض كافية لإنجاز مشروعك
2	1.085	4.17	1	3	-	12	14	تأمل البنك في منح القروض
1	0.814	4.40	-	2	-	12	16	الإقراض البنكي أسهل مصادر التمويل
0.93084			3.7292					المتوسط العام حول التمويل

المصدر: من إعداد الطلبة

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالتمويل، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.7292) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في التمويل، وهذا ما يؤكد الانحراف المعياري إذ يظهر درجة

ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.93084) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه اجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1. في الفقرة رقم (8) بلغ الوسط الحسابي 4.40 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق بشدة على الإقراض البنكي أسهل مصادر التمويل.

2. في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي 4.17 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على تماطل البنك في منح القروض.

3. في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 4.07 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على قيمة القرض كافية لإنجاز مشروع الفلاح.

4. في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3.60 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن البنك لا يقوم بمتابعة ميدانية للقروض الممنوحة.

5. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 3.50 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على تقديم إرشادات من قبل البنك للفلاح.

6. في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي 3.47 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القرض يساعد الفلاح في حل المشكلة التمويلية.

7. في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 3.40 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القرض يساعد في تنمية النشاط الفلاحي.

8. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3.23 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة محايدة على أن القرض لا يلي احتياجات المالية للفلاح.

4.2.2. متعلق بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي

جدول رقم (20): نتائج آراء عينة الدراسة حول تطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

المؤشرات الإحصائية			الإجابات					العبارة
الدرجة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
1	0.907	3.93	-	2	7	12	9	تنمية وتطور الإنتاج مربوط بالدعم عن طريق القروض
4	0.711	3.67	-	1	11	15	3	محصولك الفلاحي زاد بوفرة شديدة عند تلبية كل الإحتياجات عن طريق القروض
7	0.894	3.40	-	6	8	14	2	القروض أهم وسيلة تدعم الفلاحة في الولاية
5	0.661	3.67	-	1	10	17	2	قيمة القرض الكلية تلي كافة إحتياجاتك وتجعلك أكثر راحة
6	0.809	3.63	-	3	8	16	3	نسبة الفائدة في القروض جيدة
2	0.759	3.90	-	2	4	19	5	تسهيل إجراءات منح القروض يساهم في زيادة إقبال الفلاحين
3	0.761	3.80	-	2	6	18	4	الإقراض البنكي وسيلة فعالة لتغطية إحتياجات المزرعة
المتوسط العام حول تطوير وتنمية القطاع الفلاحي								
0.49629			3.7143					

المصدر: من إعداد الطلبة

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي (3.7143) والذي يقع بين (3.40) وأقل من (4.20) كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على ضرورة وجود هذه العناصر في تطوير وتنمية القطاع الفلاحي، وهذا ما يؤكد

الانحراف المعياري إذ يظهر درجة ونسبة التقارب في الأجوبة من أفراد العينة حيث بلغ الانحراف المعياري العام (0.49629) وهي نسبة تعتبر متوسطة.

وحتى تؤدي هذه النتائج الغرض البحثي والهدف الذي يراد الوصول إليه قمنا بتحليلها حسب الأهمية وحسب توجه اجابات الأغلبية من أفراد العينة والتي تعكسها لنا المتوسطات الحسابية، وهي كالتالي:

1. في الفقرة رقم (1) بلغ الوسط الحسابي 3.93 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن تنمية وتطور الإنتاج مربوط بالدعم عن طريق القروض.

2. في الفقرة رقم (6) بلغ الوسط الحسابي 3.90 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على تسهيل إجراءات منح القروض يساهم في زيادة إقبال الفلاحين.

3. في الفقرة رقم (7) بلغ الوسط الحسابي 3.80 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على الإقراض البنكي وسيلة فعالة لتغطية احتياجات المزرعة.

4. في الفقرة رقم (2) بلغ الوسط الحسابي 3.67 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على محصول الفلاحي زاد بوفرة شديدة عند تلبية كل الاحتياجات عن طريق القروض .

5. في الفقرة رقم (4) بلغ الوسط الحسابي 3.67 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على قيمة القرض الكلية تلي كافة إحتياجات الفلاح وتجعله أكثر راحة.

6. في الفقرة رقم (5) بلغ الوسط الحسابي 3.63 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن نسبة الفائدة في القروض جيدة .

7. في الفقرة رقم (3) بلغ الوسط الحسابي 3.40 مما يدل على أن أغلبية أفراد العينة توافق على أن القروض أهم وسيلة تدعم الفلاحة في الولاية.

3. تحليل الارتباط بين المحاور

لقياس معامل الارتباط بين المحاور ولمعرفة درجة العلاقة بين المتغيرات قمنا بإدخال البيانات إلى البرنامج الإحصائي spss وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (21) يبين العلاقة الارتباطية بين محاور الدراسة:

المحاور		المحور الخاص بالاستفادة بقرض الرفيق	المحور الخاص بالاستفادة بقرص التحدي	المحور الخاص بالتمويل	المحور الخاص بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي
المحور الخاص بالاستفادة بقرص الرفيق	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	1 30	0.923 0.000 30	0.834 0.000 30	0.174 0.357 30
المحور الخاص بالاستفادة بقرص التحدي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.923 0.000 30	1 30	0.874 0.000 30	0.271 0.148 30
المحور الخاص بالتمويل	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.834 0.000 30	0.874 0.000 30	1 30	0.331 0.074 30
المحور الخاص بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي	Pearson Correlation Sig. (2-tailed) N	0.174 0.357 30	0.271 0.148 30	0.331 0.074 30	1 30

المصدر: من إعداد الطلبة (بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS21).

- يبين المحور الأول المتعلق بالاستفادة من القرض الرفيق والمحور الثالث المتعلق بالتمويل نجد أن معامل الارتباط كان $r = 0.834$ وهي علاقة طردية قوية وذات مستوى لان قيمة المعنوية تساوي 0.000، أي أن المستفيدين من القرض الرفيق كانت لهم علاقة طردية وقوية مع محور التمويل أي التمويل والاستفادة مرتبطين ارتباط قوي.
- يبين المحور الثاني المتعلق بالاستفادة من القرض التحدي والمحور الثالث المتعلق بالتمويل نجد أن معامل الارتباط كان $r = 0.874$ وهي علاقة طردية قوية وذات مستوى لان قيمة المعنوية تساوي 0.000، أي أن المستفيدين من القرض التحدي كانت لهم علاقة طردية وقوية مع محور التمويل أي التمويل والاستفادة مرتبطين ارتباط قوي.
- يبين المحور الثالث المتعلق بالتمويل والمحور الرابع المتعلق بالتطوير وتنمية القطاع الفلاحي كانت العلاقة ضعيفة وطردية حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.331$ وليس له دلالة إحصائية، نظراً لأن معنوية الارتباط كانت تساوي إلى 0.074 أي التمويل والتطوير مرتبطين ارتباط ضعيف
- يبين المحور الأول المتعلق بالاستفادة بقرض الرفيق والمحور الرابع المتعلق بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي في ولاية الوادي كانت علاقة ضعيفة وطردية حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.271$ وليس له دلالة إحصائية، نظراً لأن معنوية الارتباط كانت تساوي إلى 0.357 أي الاستفادة والتطوير مرتبطين ارتباط ضعيف
- يبين المحور الأول المتعلق بالاستفادة بقرض التحدي والمحور الرابع المتعلق بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي في ولاية الوادي كانت علاقة ضعيفة وطردية حيث بلغ معامل الارتباط $r = 0.27$ وليس له دلالة إحصائية، نظراً لأن معنوية الارتباط كانت تساوي إلى 0.148، أي الاستفادة والتطوير مرتبطين ارتباط ضعيف

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها عن طريق توزيع الاستبيان والتي تهدف إلى إبراز إلى أي مدى تساهم البنوك في تنمية القطاع الفلاحي وذلك على مجموعة من الفلاحين، وبعد تحليل النتائج التي جاء بها الاستبيان والمدرجة في برنامج الإحصائي (spss21)، لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين القروض (قرض الرفيق، قرض التحدي) والتمويل حيث كان ارتباطها قوي، بينما علاقة القروض (قرض الرفيق، قرض التحدي) وتطوير وتنمية القطاع الفلاحي كانت علاقة طردية ولكن ارتباطها ضعيف.

وبالتالي نستنتج أن التمويل البنكي له دور ضعيف في المساهمة تنمية القطاع الفلاحي لعدة أسباب، ومن بينها صعوبة فرض رقابة على الفلاح من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

خاتمة عامة

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن القطاع الفلاحي يعتبر القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلية النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكون القطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

وإن تطور وتنمية أي قطاع يعتمد أساسا وبدرجة أولى على التمويل الكافي والفعال له وبهذا عمدت الدولة على إستحداث قروض لتمويل القطاع الفلاحي والمتمثلة في قرض الرفيق والتحدي، وقد خصصت بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول بهذه القروض.

وأن إندماج النظام المالي على طول عملية التنمية كجزء أساسي من الأهداف سواء في مستوى ظهور البرامج وإعداد المشاريع أو في مستوى تحقيق الاستثمارات وإنشاء التجهيزات والمتابعة والانتاج كما أنه ليس هناك سياسة واضحة مكيفة للأسعار لتشجيع الفلاحة والعاملين بها بسبب وجود قيود بيروقراطية تعترض الفلاحين وعدم وجود تدعيم كافٍ للقطاع بالمدخلات الأخرى، وهكذا فإن لإشكالية تنمية القطاع الفلاحي لا يمكن أن تختصر في أعمال التجهيز فحسب بل لتعزيز المسؤوليات المحلية والمهنية حتى تكون الاجراءات التمويلية هادفة وفعالة لتقدم القطاع ودفع عملية التنمية الفلاحية بشكل خاص وتطوير الاقتصاد الوطني بشكل عام.

وفيما يلي نستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختتمها بعرض آفاق الدراسة.

اختبار الفرضيات:

- 1- لكي يكون القرض ذا فعالية يجب أن يهيئ المناخ المناسب لإستخدامه حتى يؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- 2- لا يعتبر توفير الأموال اللازمة لتمويل القطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كافيا لتنمية القطاع الفلاحي من خلال ضخ الاموال الكافية لزيادة الانتاج الفلاحي إلا برسم سياسة ائتمانية تلائم خصوصية هذا القطاع ومتابعة هذه الأموال لدى الفلاحين. وهذا لا يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- 3- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية قروض بكل أنواعها من بينها: قرض في إطار التحدي الذي يمنح للفلاح لتمويل نشاطاته طويلة ومتوسطة المدى، إضافة إلى قرض الرفيق الذي يمنح لتمويل نشاطات قصيرة المدى. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

نتائج العامة للدراسة:

1- النتائج النظرية:

- إن واقع القطاع الفلاحي في الجزائر يستدعي التدعيم الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية؛
- يجب على الفلاحين مهما كانت مستوياتهم أن يعملوا على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض وكنتيجة للطبيعة الاحتمالية للإنتاج الفلاحي يجب على الفلاحين القيام بعملية تأمين على المحاصيل الفلاحية لدى المؤسسات المختصة؛
- صعوبة فرض رقابة على الفلاح من طرف مؤسسات التمويل الفلاحي وإلزامه بطريقة معينة في كيفية استخدام القرض؛
- الإستثمار في القطاع الفلاحي من أجل تنميته وتوسيعه؛
- خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم.

2- النتائج التطبيقية:

- يتعامل البنك عند منحه القروض بحذر وذلك من أجل التقليل من أخطار عدم التسديد وذلك باتخاذ إجراءات وقائية حيث تعتبر الدراسة التي يقوم بها البنك غير كافية لحمايته من المخاطر؛
- عدم متابعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقروض الممنوحة مما يجعل التمويل غير فعال؛
- إعتقاد فلاح وولاية الوادي بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي نظرا لطبيعة عمل البنوك الريفية؛
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقرض؛
- تمويل مختلف برامج المخطط الوطني للتنمية الريفية حيث عرف القطاع الفلاحي نموا معتبرا بعد تنفيذ المخطط؛
- إن التمويل البنكي له دور ضعيف في المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي في ولاية الوادي لعدة أسباب.

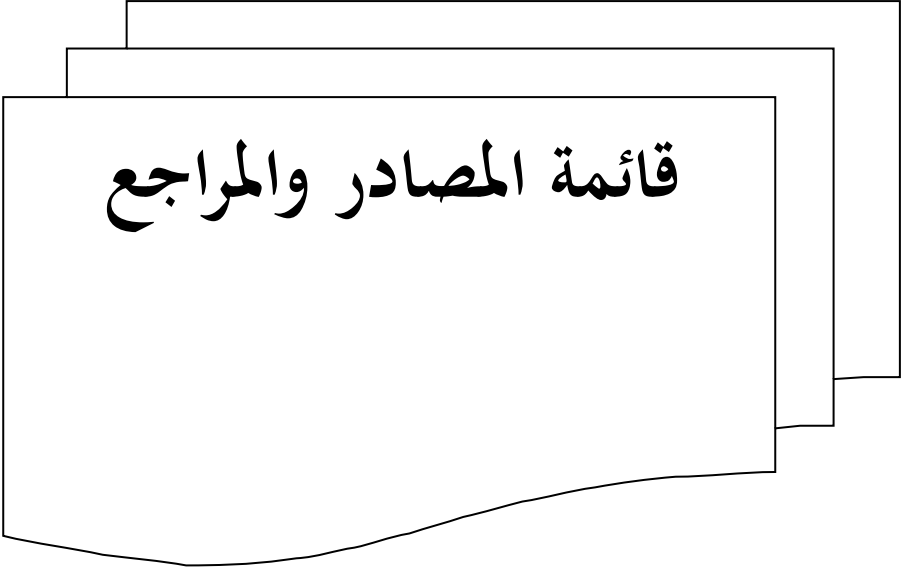
التوصيات:

على ضوء الدراسة التي قدمناها والنتائج التي توصلنا إليها تمكنا من طرح التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة والتي من أهمها:

- 1- قيام الدولة بتحفيز الفلاحين عن طريق تقديم مبالغ مالية لأحسن منتج فلاحى؛
- 2- على بنك الفلاحة والتنمية الريفية تحديد سياسته لتدعيم ومنح القروض ودعم الاستثمارات وذلك بتبسيط الإجراءات والابتعاد عن الطرق البيروقراطية التي بإمكانها أن تؤدي إلى فوات الموسم الفلاحي وعدم صلاحية هذا القرض وبالتالي يتم استغلاله من طرف المستفيد لأغراض أخرى غير فلاحية؛
- 3- قيام البنك بالمتابعة الميدانية للقروض الممنوحة من طرفه للوصول بها إلى بر الأمان وعدم التعثر؛
- 4- الاهتمام بتطوير الموارد البشرية لأنها مفتاح النجاح بالدرجة الأولى وذلك بتكوين الإطارات.... الخ.

آفاق الدراسة:

- بعد الاطلاع على النتائج التي تم التوصل إليها ورجوع إلى الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع والتي كلها أكدت على أهمية القطاع الفلاحي، تم ملاحظة مجموعة من المواضيع يمكن للباحثين معالجتها مستقبلا منها:
- 1- دور التمويل البنكي الاسلامي في تنمية القطاع الفلاحي؛
 - 2- مقارنة طرق وأساليب تمويل القطاع الفلاحي بين الجزائر وعينة من دول الجوار.
- وفي الأخير نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا ولو بقدر ضئيل من الإلمام بجوانب هذا الموضوع.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

• الكتب

1. السيد محمد السرتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
2. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، 2007.
4. عبد العزيز هيكل، التصنيع والزراعة في البلدان النامية، معهد الانماء العربي، بيروت، 1981.
3. محمود صادق العضيي، اقتصاد زراعي، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، مركز التعليم المفتوح بكلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2000.

• الرسائل والأطروحات الجامعية

- أطروحات الدكتوراه

5. زاوي بومدين، التمويل البنكي، الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد وتسيير عمومي، جامعة معسكر، 2016/2015.
6. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011.

- رسائل الماجستير والماستر

7. بن موسى عائشة، دور التمويل المصرفي في تطوير القطاع الزراعي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2015/2014.
8. بن حركات عائشة، القرض الرفيق وآفاق تطويره في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ورقلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2015/2014.
9. بورنان أميرة كوثر، ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2016/2015.
10. سايح يوزيد، تاهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2007/ 2006.

11. شويخي هناء، أليات تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
12. عباسي حسينة، حوكمة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالي وحاكمية مؤسسة، 2015/2014.
13. معوش إيمان وبورحلة نسيم، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015/2014.
14. غزال نوال، أنيسة بريك، أثر الإصلاح الاقتصادي الزراعي على حجم وكفاءة الإقراض الزراعي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2016/2015.
15. نور محمد ملين، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، 2012/2011.
16. حمدي باشا وليد، دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي الجزائري، جامعة باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، 2014/2013.

• الدوريات والمجلات

17. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2003.
18. بالموشي علي، التمويل المصغر وإشكالية الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، جانفي 2017.

• المواقع الإلكترونية:

20. <http://www.elmouwatin.dz/> 28/04/2017، 20:13pm.

• المقابلات:

21. مقابلة شخصية، مع نائب مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية الوادي، 2017/04/03، على الساعة 14:00 ظهرا.

22. مقابلة شخصية، مع مدير الإحصائيات والحسابات لمديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي، 2017/04/09، على الساعة 10:20 صباحا.

23. مقابلة شخصية، مع المكلف بقسم غرفة الفلاحية بولاية الوادي، 2017/04/11، على الساعة 09:40 صباحا.

ثانيا المراجع باللغة الأجنبية:

Articles:

24. REVIW OF PAST LITERA ON ،21.NAUSHAD KHAN And others
Sarhad ،AGRICULTURE CREDIT IN RURAL AREA OF PAKISTAN
2011، No.1،J. Agric. Vol.27.

Notes :

25. Le développement agricole dans les régions ،22. Bouammar Boualem
(Etude de cas de la région d'Ourgla e la région de Biskra ،sahariennes
2006-2008).

Web Sites :

26. <https://www.badr-bank.dz> 06/04/2017،23:13pm.

الملاحق

العمر

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 30 سنة	5	16.7	16.7	16.7
من 30 الى 39 سنة	8	26.7	26.7	43.3
من 40 سنة فما فوق	17	56.7	56.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

المستوى

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من الثانوي	20	66.7	66.7	66.7
ثانوي	5	16.7	16.7	83.3
جامعي	5	16.7	16.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

النشاط

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid حيواني	10	33.3	33.3	33.3
نباتي	15	50.0	50.0	83.3
مختلط	5	16.7	16.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

سنوات

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid أقل من 5 سنوات	13	43.3	43.3	43.3
أكثر من 10 سنوات	17	56.7	56.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	20.0	20.0	20.0
غير موافق	5	16.7	16.7	36.7
محايد	3	10.0	10.0	46.7
موافق	12	40.0	40.0	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	6	20.0	20.0	36.7
محايد	4	13.3	13.3	50.0
موافق	11	36.7	36.7	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	3	10.0	10.0	26.7
محايد	3	10.0	10.0	36.7
موافق	13	43.3	43.3	80.0
موافق بشدة	6	20.0	20.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	3	10.0	10.0	26.7
محايد	3	10.0	10.0	36.7
موافق	9	30.0	30.0	66.7
موافق بشدة	10	33.3	33.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	23.3	23.3	23.3
غير موافق	3	10.0	10.0	33.3
محايد	2	6.7	6.7	40.0
موافق	14	46.7	46.7	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	3	10.0	10.0	26.7
محايد	2	6.7	6.7	33.3
موافق	17	56.7	56.7	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	23.3	23.3	23.3
غير موافق	1	3.3	3.3	26.7
محايد	2	6.7	6.7	33.3
موافق	16	53.3	53.3	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

a8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
موافق	24	80.0	80.0	83.3
موافق بشدة	5	16.7	16.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	6	20.0	20.0	20.0
غير موافق	3	10.0	10.0	30.0
محايد	2	6.7	6.7	36.7
موافق	16	53.3	53.3	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	13.3	13.3	13.3
غير موافق	3	10.0	10.0	23.3
محايد	3	10.0	10.0	33.3
موافق	13	43.3	43.3	76.7
موافق بشدة	7	23.3	23.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	3	10.0	10.0	26.7
محايد	2	6.7	6.7	33.3
موافق	19	63.3	63.3	96.7
موافق بشدة	1	3.3	3.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	3	10.0	10.0	10.0
غير موافق	2	6.7	6.7	16.7
محايد	3	10.0	10.0	26.7
موافق	16	53.3	53.3	80.0
موافق بشدة	6	20.0	20.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
غير موافق	1	3.3	3.3	6.7
محايد	2	6.7	6.7	13.3
موافق	20	66.7	66.7	80.0
موافق بشدة	6	20.0	20.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	2	6.7	6.7	6.7
موافق	25	83.3	83.3	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

b7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	6.7	6.7	6.7
محايد	2	6.7	6.7	13.3
Valid موافق	22	73.3	73.3	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	13.3	13.3	13.3
غير موافق	3	10.0	10.0	23.3
Valid محايد	2	6.7	6.7	30.0
موافق	19	63.3	63.3	93.3
موافق بشدة	2	6.7	6.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	4	13.3	13.3	13.3
غير موافق	3	10.0	10.0	23.3
Valid محايد	2	6.7	6.7	30.0
موافق	17	56.7	56.7	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

C3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	2	6.7	6.7	23.3
محايد	2	6.7	6.7	30.0
موافق	15	50.0	50.0	80.0
موافق بشدة	6	20.0	20.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	5	16.7	16.7	16.7
غير موافق	3	10.0	10.0	26.7
محايد	2	6.7	6.7	33.3
موافق	9	30.0	30.0	63.3
موافق بشدة	11	36.7	36.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	7	23.3	23.3	23.3
غير موافق	2	6.7	6.7	30.0
محايد	1	3.3	3.3	33.3
موافق	17	56.7	56.7	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
غير موافق	4	13.3	13.3	16.7
Valid موافق	12	40.0	40.0	56.7
موافق بشدة	13	43.3	43.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق بشدة	1	3.3	3.3	3.3
غير موافق	3	10.0	10.0	13.3
Valid موافق	12	40.0	40.0	53.3
موافق بشدة	14	46.7	46.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

c8

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	6.7	6.7	6.7
Valid موافق	12	40.0	40.0	46.7
موافق بشدة	16	53.3	53.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d1

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	6.7	6.7	6.7
محايد	7	23.3	23.3	30.0
Valid موافق	12	40.0	40.0	70.0
موافق بشدة	9	30.0	30.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d2

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
محايد	11	36.7	36.7	40.0
Valid موافق	15	50.0	50.0	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d3

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	6	20.0	20.0	20.0
محايد	8	26.7	26.7	46.7
Valid موافق	14	46.7	46.7	93.3
موافق بشدة	2	6.7	6.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d4

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	3.3	3.3	3.3
محايد	10	33.3	33.3	36.7
Valid موافق	17	56.7	56.7	93.3
موافق بشدة	2	6.7	6.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d5

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	10.0	10.0	10.0
محايد	8	26.7	26.7	36.7
Valid موافق	16	53.3	53.3	90.0
موافق بشدة	3	10.0	10.0	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d6

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	6.7	6.7	6.7
محايد	4	13.3	13.3	20.0
Valid موافق	19	63.3	63.3	83.3
موافق بشدة	5	16.7	16.7	100.0
Total	30	100.0	100.0	

d7

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	6.7	6.7	6.7
محايد	6	20.0	20.0	26.7
Valid موافق	18	60.0	60.0	86.7
موافق بشدة	4	13.3	13.3	100.0
Total	30	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	30	1	5	3.17	1.416
a2	30	1	5	3.27	1.363
a3	30	1	5	3.43	1.382
a4	30	1	5	3.57	1.478
a5	30	1	5	3.20	1.448
a6	30	1	5	3.40	1.276
a7	30	1	5	3.30	1.418
a8	30	2	5	4.10	.548
maa	30	1.75	5.00	3.4292	.96025
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
b1	30	1	5	3.23	1.357
b2	30	1	5	3.53	1.332
b3	30	1	5	3.27	1.230
b4	30	1	5	3.67	1.184
b5	30	1	5	3.97	.850
b6	30	3	5	4.03	.414
b7	30	2	5	3.93	.691
mb	30	2.14	4.71	3.6619	.77021
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
c1	30	1	5	3.40	1.192
c2	30	1	5	3.47	1.252
c3	30	1	5	3.50	1.358
c4	30	1	5	3.60	1.499
c5	30	1	5	3.23	1.406
c6	30	1	5	4.07	1.143
c7	30	1	5	4.17	1.085
c8	30	2	5	4.40	.814
mc	30	1.63	4.75	3.7292	.93084
Valid N (listwise)	30				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d1	30	2	5	3.93	.907
d2	30	2	5	3.67	.711
d3	30	2	5	3.40	.894
d4	30	2	5	3.67	.661
d5	30	2	5	3.63	.809
d6	30	2	5	3.90	.759
d7	30	2	5	3.80	.761
md	30	2.57	5.00	3.7143	.49629
Valid N (listwise)	30				

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.874	8

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.849	7

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.891	8

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.744	7

Scale: ALL VARIABLES

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.943	30

Correlations

		Correlations			
		ma	mb	mc	md
ma	Pearson Correlation	1	.923**	.834**	.174
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.357
	N	30	30	30	30
mb	Pearson Correlation	.923**	1	.874**	.271
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.148
	N	30	30	30	30
mc	Pearson Correlation	.834**	.874**	1	.331
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.074
	N	30	30	30	30
md	Pearson Correlation	.174	.271	.331	1
	Sig. (2-tailed)	.357	.148	.074	
	N	30	30	30	30

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم الاقتصادية

إستبيان دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي

أخي الفلاح

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد....

في إطار التحضير لمذكرة تخرج لنيل متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك للسنة الجامعية 2016/2017 بجامعة الوادي، يشرفنا أن نتقدم لكم بهذا الاستبيان المتعلق بدراسة تحت عنوان "دور التمويل البنكي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة ولاية الوادي".

لذا يسعدنا أن أطلب من سيادتكم المحترمة أن تتفضلوا بالمساهمة في هذه الدراسة من خلال إجاباتكم الصادقة عن هذا الاستبيان لن يأخذ إلا القليل من وقتكم وذلك بوضع علامة في الخانة المناسبة، كما نؤكد لكم أن الإجابات التي ستدلو بها لن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الجزء الأول: المعلومات الشخصية

1.العمر: أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 39 ☐ من 40 فما فوق ☐

2.المستوى العلمي: أقل من الثانوية ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3.نوع النشاط: حيواني ☐ نباتي ☐ مختلط ☐

4.سنوات ممارسة النشاط في الفلاحة: أقل من 5 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

الجزء الثاني: محاور الدراسة

المحور الأول: مدى إستفادتك من القرض الرفيق

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
التعاملات بالقروض مفيدة					
هناك صعوبة في أخذ القرض الرفيق					
هناك تعقيدات في منح القروض من ناحية الوثائق بنكية					
إن إعداد الملف يتطلب وقتا طويلا					
إجراءات منح القرض الرفيق بسيطة وفي متناول الفلاح					
المعاملة في البنك كانت جيدة					
شروط التأمين على كل الأخطار عند منح قرض الرفيق شرط مفيد للفلاح					
مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه					

المحور الثاني: الإستفادة من قرض التحدي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
مكاتب الدراسات الفلاحية متوفرة وتقوم بعملها على أكمل وجه					
إجراءات منح قرض التحدي بسيطة وفي متناول الفلاح					
شروط التأمين على الأخطار عند منح قرض التحدي مفيدة للفلاح					
شروط الضمان لمنح قرض التحدي من الإجراءات التي تعيق منح القرض					
هناك صعوبة في أخذ القرض التحدي					
المعاملة في البنك كانت جيدة					
التعاملات بالقروض مفيدة					

المحور الثالث: متعلق بالتمويل

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
ساعدك القرض في تنمية نشاطك الفلاحي					
ساعدك القرض في حل مشكلتك التمويلية					
تم تقديم إرشادات من قبل البنك لك					
البنك لا يقوم بمتابعة ميدانية للقروض الممنوحة					
ترى أن القرض لا يلبي إحتياجاتك المالية					
قيمة القرض كافية لإنجاز مشروعك					
تماطل البنك في منح القروض					
الإقراض البنكي أسهل مصادر التمويل					

المحور الرابع: متعلق بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تنمية و تطور الإنتاج مربوط بالدعم عن طريق القروض					
محصولك الفلاحي زاد بوفرة شديدة عند تلبية كل الاحتياجات عن طريق القروض					
القروض أهم وسيلة تدعم الفلاحة في الولاية					
قيمة القرض الكلية تلبي كافة إحتياجاتك وتجعلك أكثر راحة					
نسبة الفائدة في القروض جيدة					
تسهيل إجراءات منح القروض يساهم في تطوير القطاع الفلاحي					
الإقراض البنكي وسيلة فعالة لتغطية إحتياجات المزرعة					

